

تفعيل دور وقف الإرصاد للحد من آثار التضخم في الدول الإسلامية

أحمد مهدي بلوافي

أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز

ambelouafi@kau.edu.sa

(سُلم البحث للنشر في: 25 / 07 / 2023م، واعتمد للنشر في: 20 / 09 / 2023م)

<https://doi.org/10.59723/AWQ002/07>

الملخص:

سعت الدراسة -عبر منهج تحليلي واستقرائي- إلى تقديم مقترح من شأنه أن يسهم في إضافة أداة جديدة -في حدود ما اطلع عليه الباحث من أدبيات- من أجل التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن التضخم وغيره من الاضطرابات المالية والكوارث الطبيعية التي كثر وقوعها في العقود القليلة الماضية. بُني المقترح على أساس الاستفادة مما توفره مؤسّسة الوقف من خلال ما تتسم به من مرونة في التأصيل، وسهولة ويسر في التطبيق والممارسة، وعلى أساس الاستفادة مما تتيحه

التطورات التقنية الرقمية من فرص وإمكانات واعدة لإشراك قطاع واسع من فئات المجتمع للإسهام في مجالات خير متعددة؛ كل حسب استطاعته وإمكاناته. وقد تم التركيز على صيغة وقف الإيرصاد بالنسبة لإسهام القطاع الحكومي في المقترح، وإنشاء منصة تمويل جماعية لتفعيل دور الجمهور (الحشود) فيما يتعلق بالاستفادة من التقنية، وهذا ما يسمح بتكوين شراكة فاعلة بين القطاع العام، والقطاع الأهلي من أجل التخطيط بشكل فاعل لما قد تواجهه المجتمعات المسلمة من آثار سلبية ناجمة عن التضخم وغيره من الاضطرابات المالية أو الكوارث والأوبئة الطبيعية، مع تحديد دقيق لمجال سدّ الخلل حتى لا يتداخل عمل المقترح مع غيره كصناديق الوقف في المجال الصحي. من أجل إنجاح المقترح وتفعيله توصي الدراسة بإنشاء صندوق خيري ذي شخصية اعتبارية يتولى الإشراف على المبادرة، وينشر الوعي بأهمية المبادرة على نطاق واسع بالنسبة للقطاع الأهلي، مع استحداث التنظيمات والتشريعات المناسبة وتطبيق أدوات الحوكمة لحماية موارد الصندوق حتى تخدم الغرض المحدد لذلك.

الكلمات المفتاحية: الوقف، التضخم، الإيرصاد، الاضطرابات المالية، منصات التمويل الجماعي، التمويل بالحشود.

Activating the Role of Public Endowments (al-Irsād) to Mitigate the Negative Effects of Inflation in Islamic Countries

Ahmed Belouafi

Professor of Islamic Economics & Finance

Islamic Economics Institute -King Abdulaziz University

ambelouafi@kau.edu.sa

Received Date: 25-08-2023 | Accepted Date: 30-09-2023

<https://doi.org/10.59723/AWQ002/07>

Abstract:

Through an analytical and inductive methodologies, the study presented a proposal that would contribute to adding a novel tool, to the best of researcher's knowledge, to mitigate the negative effects resulting from inflation, financial disturbances and natural disasters that have occurred frequently in recent decades. The study proposes a hybrid model based on benefiting from the heritage of the institution of wāqf through the flexibility of its rules and easiness of its applications as exemplified centuries in Muslim societies, on one hand, and on the promising opportunities and capabilities offered by the digital technological advances to involve a wide part of society to contribute to good causes; each according to his/her ability and potential, on the other hand. Emphasis has been placed on the al-Irsād (public endowments) formula in relation to the government sector's contribution to the proposal, and the establishment of a crowdfunding platform to activate the role of the public (crowds) in benefiting from technology. In doing so, a partnership is envisioned to be established between the public and private sectors for an active planning to mitigate the negative effects of inflation, the like of financial turbulences, epidemics, and natural disasters, with a precise definition of the scope of the proposal so that it does not interfere with other existing initiatives such as endowment funds for health purposes. For the proposal to succeed, the study recommends establishing an endowment fund with a distinct legal

entity that will supervise the initiative. Moreover, the study stresses upon the importance of spreading awareness about the initiative on a large scale for the private sector, along with developing appropriate legislation and applying best practices in governance to safeguard the fund's resources so that they are directed to serve the specific purpose as discussed in the study.

Keywords: Wāqf, Inflation, Al-Irsād (Public Endowments), Financial Turbulences, Crowdfunding Platforms, Crowdfunding

مقدمة:

ازدادت حِدَّة الاضطرابات المالية والاقتصادية، وكذا الأوبئة والكوارث الطبيعية في العقود القليلة الماضية مما أسهم في زيادة الآثار السلبية الناجمة عن ذلك بالنسبة للفئات «الهشة» في المجتمعات؛ ومنها مجتمعاتنا المسلمة بطبيعة الحال. وأعني بالفئات الهشة الفقراء ومن في حكمهم في قطاع العوائل والأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال، والتي تتأثر بمخلفات هذه الظواهر والأحداث أكثر من غيرها كما أبانت عن ذلك التجارب القليلة والبعيدة. ففي عام 2010م - على سبيل المثال - أُصيبت دول الاتحاد الأوروبي بأزمة ديون سيادية حادة تأثرت بها العديد من الدول وفي مقدمتها اليونان، فكان من آثار ذلك في هذا البلد أن «... اصطف المشردون في مطابخ الفقراء، وانتحر العديد من المتقاعدين، ولم يتمكن المرضى من الحصول على الأدوية الموصوفة، وأغلقت المتاجر، وأضحت القمامة مصدر رزق للفئات الضعيفة، وامتدت البطالة لتشمل جميع الشباب دون سن الخامسة والعشرين... وهي ظروف تذكرنا تقريباً بأوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾». ومن جهة أخرى أظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن «عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد زاد بأكثر من الضعف في عام 2022م مقارنة بعام 2019م، حيث وصل إلى ما يقرب من 350 مليوناً⁽²⁾». وأشار التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومبادرة جامعة أكسفورد إلى أن «مليار ومائتي مليون شخص في مائة وإحدى عشرة دولة يعيشون في فقر حاد متعدد الأبعاد (acute multidimensional poverty)؛ نصف هؤلاء من الأطفال دون سن الثامنة عشرة⁽³⁾. ومن الجدير بالملاحظة أن ما يزيد قليلاً عن 80% من هذا العدد للفقراء يتركزون في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، ومعلوم أن العديد من الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية كإندونيسيا تقع في

(1) V. Srinivas. Major Financial Crisis from Great Depression to Great Recession". India: National Archives of India; accessed 15 July 2023, https://nationalarchives.nic.in/sites/default/files/new/Final_Major_Financial_Crisis-i_0.pdf, n. d.

(2) UNCTAD. Multiple crises unleash one of the lowest global economic outputs in recent decades. 25 January 2023

(3) UNDP and OPHI. Global Multidimensional Poverty Index 2022: Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty. New York: United Nations Development Programme (UNDP), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford, 2022 p. 2.

هاتين المنطقتين، كما أنَّ حال العديد من الدول في المناطق الأخرى كشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية ليست بعيدة عن هذا الواقع الذي يعكس تأثر اقتصاداته بالعديد من الظواهر السلبية؛ كالفقر، والبطالة، وارتفاع مستويات الديون والتضخم.

من الظواهر المالية السلبية التي نالت حظاً وافراً من المتابعة والاهتمام خلال السنتين الماضيتين (2021م - 2022م) وبداية هذه السنة (2023م) ظاهرة التضخم التي باتت حديث العام والخاص لما ترتب عليها من آثار أرغمت البنوك المركزية وهيئات الإشراف المالي على تغيير سياساتها النقدية بمائة وثمانين درجة؛ من سياسة مُتساهلة بلغت فيها معدلات الفائدة الأساسية مستويات صفرية (ZIRP)؛ بل سالبة (NIRP) إلى سياسة مُتشددة عرفت فيها مستويات تلك الفوائد ارتفاعات متتالية خلال فترة زمنية وجيزة؛ «حيث رفع أكثر من خمسة وثمانين في المائة من السلطات النقدية في جميع أنحاء العالم أسعار الفائدة في العام الماضي 2022م»⁽⁴⁾. وقد أفرز هذا الوضع العديد من التساؤلات المهمة حيال التشخيص وطرق العلاج لهذه الظاهرة، والأهم من ذلك الآثار القريبة والبعيدة المترتبة على هذه السياسات التي يُراد منها العلاج والتصدي لظاهرة التضخم للحد من آثاره السلبية المالية والاقتصادية، وقد بات واضحاً للعيان أنَّ السياسات الاقتصادية والنقدية (monetary policies)، التي تلجأ إليها الحكومات في غالب الدول باتت تُشكل عبئاً، وتزيد الأوضاع سوءاً أكثر من كونها تُمثل حلاً ناجعاً للتصدي لمخلفات تلك الملمّات. وهذا ما يستدعي النظر في وسائل وآليات للتشخيص وطُرق العلاج خارج الإطار الفكري الاقتصادي السائد (mainstream economics) لأنَّ ذخيرة هذا الإطار أُستنفدت، وباتت تدور في حلقة مفرغة من السياسات التي فقدت فاعليتها على حد تعبير أحد الممارسين النافذين لتلك السياسات⁽⁵⁾.

(4) الأمم المتحدة. الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام 2023م (موجز تنفيذي). نيويورك: الأمم المتحدة؛ 2023م، ص. VI
https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-01/WESP2023ExecutiveSummaryA.pdf?_ga=2.204201746.367901172.1674732905-114207007.1671903819.

تم الاطلاع في 15 يوليو 2023م.
 (5) Turner, Adair. Between Debt and the Devil: Money, Credit, and Fixing Global Finance. USA: Princeton University Press, 2017.

وهنا يبرز سؤال محوري مهم جدًا: ماذا يمكن للاقتصاد الإسلامي بشقيه الخيري والتجاري أن يقدم في هذا المضمار؟ في هذه المناسبة سيتم التطرق إلى ما توفره «مؤسسة الوقف» من إمكانات للحد من الآثار الناجمة عن التضخم الذي تتن تحت وطأته اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي وغيرها. ومما ينبغي التأكيد عليه في خضم المعالجة للموضوع أننا عندما نحاول تقديم الرؤى وبعض المقترحات من منظور اقتصادي إسلامي على أن مؤسّسات هذا الحقل المعرفي والسياسات المنبثقة عنه لا تمثل حلولاً «سحرية» سنتشل العالم مما يمر به؛ بل إنَّها تمثل رؤى وحلولاً يمكن أن تُسهم في التخفيف من الآثار السلبية لتلك الاضطرابات المالية والظواهر الاقتصادية السلبية و/ أو الكوارث الطبيعية والأوبئة.

أقول هذا تجنباً للطرح الأيديولوجي أو «الوعظ العاطفي» الذي يغلب على الكثير من المعالجات التي تتعرض لموضوعات مثل هذه. كما أود التأكيد على الوضع المعقّد والمتشابك للمسائل الاقتصادية والمالية وللأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم عملها؛ والتي قد تشكّل عائقاً في بعض البيئات حتى المسلمة منها؛ من أجل التطبيق الأمثل «للحلول والمقترحات الإسلامية». أمر آخر غاية في الأهمية يجب أخذه في الاعتبار وهو أن الحلول والمقترحات مرتبطة بتطبيق الإنسان، ووصفتها «الظلم والجهل» ملازمتان للبشر إلاّ مَنْ عصمه الله.

أهمية الدراسة:

بناءً على ما سبق من حيثيات تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على الاستفادة من إمكانات «مؤسسة» إسلامية عريقة أسهمت في سد الكثير من حاجيات المجتمعات المسلمة المتنوعة؛ تعليمية، وصحية، وعسكرية، وثقافية، بكل جدارة واستحقاق، وبلغت شأواً كبيراً من التطور والتوغل في عمران المدن وحياة المجتمعات حتى أضحت علامة بارزة تركت بصماتها في ميادين شتى، وشملت خيراتها مجالات لم تخطر ببال⁽⁶⁾، وهذا ما جعل أمر إحياء دورها الفاعل

(6) السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، القاهرة: مركز إيشار للنصر والتوزيع، 2015 م، ط 1، ص 112 - 120.

في الزمن الراهن من الأهمية بمكان.

كما تكمن أهمية الدراسة - من جانب آخر - في تسليطها الضوء على وصول السياسات النقدية والمالية المتبعة إلى طريق مسدود، وهذا بشهادة الخبراء والممارسين مما يتطلب إنعام النظر، والغوص في ممارسات وتجارب إنسانية خارج الإطار التقليدي السائد (mainstream economic wisdom).

وتكمن الأهمية - من زاوية ثالثة - في تسليط الضوء على الاستفادة مما تُتيحه التطورات التقنية من إمكانات وفرص واعدة للتطبيق في ميادين متنوعة؛ ومنها تفعيل دور الوقف وإبراز أهميته على نطاق واسع في المجتمعات المعاصرة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الرئيسة في الآتي:

- تقديم مقترح لتفعيل دور وقف الإرصاء للتقليل من الآثار السلبية للاضطرابات المالية بالتركيز على ظاهرة التضخم كمثال، مع تأكيد على أهمية الاستفادة مما تتيحه التطورات التقنية من إمكانات واعدة لإقامة شراكة فاعلة بين القطاعين الأهلي والحكومي.
- الوقوف على بعض مظاهر المشهد الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي المؤثرة في واقع المجتمعات وسياسات الحكومات الاقتصادية لتعزيز أهمية المقترح الذي تقدمه الدراسة.
- مراجعة نقدية تقييمية مركزة لتشخيص التضخم وسبل علاجه في السياسات الاقتصادية السائدة والوقوف على بعض الآثار السلبية المترتبة عنها.
- إبراز بعض الخصائص المتأصلة والمتجذرة (inherent) المميزة للوقف بما يُعزز أهمية الاستناد إلى أحد تطبيقاته في إطار السياسة العامة للدولة (ولي الأمر) فيما يتعلق المقترح الذي تقدمه الدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق تلك الأهداف استندت الدراسة إلى منهج تحليلي مع شيء من الاستقراء للواقع الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي في جوانب محددة، واستعراض بعض النماذج العملية لإبراز مجالات الاستفادة مما تتيحه التطورات التقنية من فرص لتفعيل الدور الحيوي لأوجه البر والخير؛ ومنه الوقف - بطبيعة الحال -.

الدراسات السابقة:

في حدود ما اطلع عليه الباحث من دراسات وأبحاث علمية ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة الرئيس لم يعثر إلا على ثلاث دراسات وهي:

دراسة سلطان إبراهيم الهاشمي⁽⁷⁾، (2023م)، والتي تعرضت إلى دور الإرصاء في تنمية المساعدات الخارجية القطرية، وتعرضت لعدد من المسائل المهمة كمنافسة أقوال الفقهاء فيما يتعلق بالإرصاء؛ هل هو صنفٌ من أصناف الوقف أم لا؟ توصل الباحث إلى أن الإرصاء وقف من الحاكم المسلم، وإعماله منوط بتحقيق المصلحة، ولهذا يمكن الاستفادة منه في توسيع نطاق الموارد المتاحة لدولة قطر لتقديم المساعدات الخارجية للدول الإسلامية الفقيرة وغيرها من الدول.

دراسة عبد القادر بن عزوز⁽⁸⁾، (2021م)، بعنوان «دور المؤسسات الوقفية (الأهلية والحكومية) في العمل الإغاثي». انتظمت الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة. تعرض الفصل الأول لما يمكن أن يُنعت بالإطار النظري للدراسة والذي تناول مسائل الوقف والإغاثة في الإسلام؛ مفهوماً ومقاصداً، وتأصيلاً شرعياً وقانونياً، مع تعريجه - بشكل مختصر - على بعض صور العمل الإغاثي في التاريخ الإسلامي؛ فترة النبوة ثم الخلافة الراشدة وما أتى بعدها من حقب، وختم ذلك

(7) الهاشمي، سلطان إبراهيم. وقف الإرصاء ودوره في تنمية المساعدات الخارجية القطرية. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 41، العدد 1 يناير 2023م، ص. 69-100

<https://journals.qu.edu.qa/index.php/sharia/article/view/2646>

تم الاطلاع في 20 يوليو، 2023م.

(8) ابن عزوز، عبد القادر، دور المؤسسات الوقفية (الأهلية والحكومية) في العمل الإغاثي، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط 1، 2021.

بالحديث عن العمل الإغاثي في الدول العربية المعاصرة. أمّا الفصل الثاني فقد خُصّص للحديث عن دور الوقف -بشكل عام، وليس الإرصاء بشكل أخص- في الإغاثة الإنسانية.

دراسة العياشي الصادق فداد⁽⁹⁾، (2017م)، والتي ركزت على مناقشة واستطلاع للرأي حول ما يمكن أن يُستفاد من صيغة الإرصاء في التطبيقات المعاصرة للوقف؟ أتت الورقة على مسائل مهمة كالعلاقة بين الوقف والإرصاء، ثم تقديم مقترحات لكيفية الاستفادة من الإرصاء في التطبيقات المعاصرة. وهكذا يتضح أن موضوع الدراسة عام طاف حول الاستفادة من صيغة الإرصاء في مجالات متنوعة، كما أنّ ما أتت عليه مثل أرضية لفتح نقاش في الموضوع أكثر من تقديم مقترحات مُحددة لنوازل معاصرة يمكن لوقف الإرصاء أن يُسهم في حلّها أو التخفيف من وطأتها.

يتضح من الاستعراض السابق أنّ مجال الدراسة الحالية أكثر تحديداً فيما يتعلق بطبيعة الكوارث بالتركيز على الاضطرابات والأزمات الاقتصادية كظاهرة التضخم من دراسة بن عزوز، مع الاستفادة من وقف الإرصاء لتأسيس شراكة فاعلة بين القطاع الأهلي، والقطاع العام، وهي بذلك تتقاطع مع دراسة الهاشمي في الاستفادة من الإرصاء إلا أنّها تختلف عنها في النطاق المستهدف للتطبيق؛ حيث إنّ مجالات الاستفادة من موارد المقترح في دراسة الهاشمي متنوعة ومتعددة تشمل الإغاثة، وإصلاح ذات البين في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول، ودعم وسائل الإعلام الهادفة. كما يُلاحظ مما سبق أنّه لم يرد في الدراسات السابقة أي إشارة تتعلق بالاستفادة من التطورات التقنية في تفعيل بعض صيغ الوقف وتطبيقاته المعاصرة. وبهذا تتضح أوجه الفروق الرئيسة بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات، وذلك بالتركيز على نازلة محددة، وتقديم مقترح محدد قائم

(9) العياشي، الصادق فداد. مناقشة واستطلاع للرأي حول ماذا يمكن أن يُستفاد من صيغة الإرصاء في التطبيقات المعاصرة للوقف؟ ضمن كتاب "محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، أبو العلاء، إبراهيم محمد صالح (تحرير)، جامعة الملك عبدالعزيز: مركز النشر العلمي، ط 1، 2017م، ص 297-309.

على الاستفادة من صيغة الإرصاء من جهة، وما تتيحه التقنية من إمكانيات، من جهة أخرى؛ لتوسيع نطاق المشاركة الأهلية في الأوقاف لمجال وقائي استشرافي محدد بالتخطيط والاستعداد المسبق لحوادث لا يمكن التنبؤ بوقوع بعضها على الإطلاق، ولا يمكن تحديد زمن وقوع بعضها الآخر على وجه الدقة والتحديد.

هيكل الدراسة:

انتظمت الدراسة علاوة على المقدمة في ثلاثة مباحث وخاتمة؛ المبحث الأول يُقدم لمحة موجزة عن المشهد الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي في ثلاثة مؤشرات محددة وهي: المديونية، والفقر، ومستويات التضخم. المبحث الثاني خُصص للحديث عن تشخيص التضخم وطرق علاجه في الأدبيات والسياسات الاقتصادية السائدة، مع تحليل لبعض الآثار المترتبة عليه، وعلى السياسات المتبعة لعلاجه. في حين ركز المبحث الثالث على تقديم مقترح لما يمكن أن يُسهم به وقف الإرصاء والتقنية في التخفيف من آثار ظاهرة التضخم، والاضطرابات المالية، والأوبئة، والجوائح، وانتهى عقدُ الدراسة بالخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: المشهد الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي: لمحة موجزة.

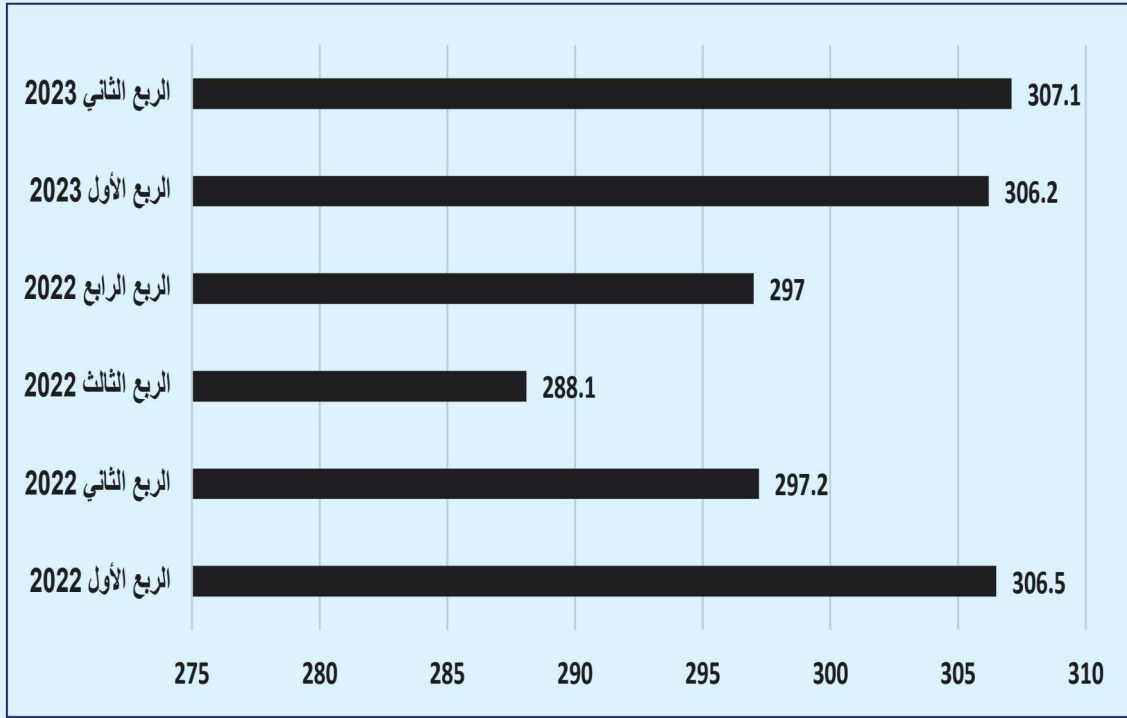
لا يتسع الحيز المتاح للمقال إلى التوسع والاستقصاء في هذا المشهد المتسم بالتعقيد واتساع رقعة الظواهر السلبية المؤثرة في حياة الناس في دول منظمة تنضوي تحت لوائها سبعٌ وخمسون دولة، وسيتم الاقتصار على ثلاثة مظاهر كمثال لتبيان مدى تجذر بعض المشكلات التي تُعاني منها اقتصادات الدول الإسلامية مما يتطلب الالتفات إلى أدوات وسياسات تتجاوز التي يُعمل بها على نطاق واسع في سياق فكر اقتصادي ليبرالي مُهيمن. وتتمثل تلك العناصر في: المديونية، والفقر، والتضخم.

1-1 - المديونية:

من المظاهر التي باتت تشكل مَعْلَمًا بارزًا ويتم التعرض له والحديث عن مستوياته وآثاره كلما حلت كارثة مالية، أو وبائية. وفي خضم الحديث عن ارتفاع مستويات التضخم في السنتين الماضيتين ومطلع هذه السنة دقت العديد من الجهات ناقوس الخطر بالنسبة لهذه الظاهرة، والأمر في هذه المرة أشد مما سبقه في السنوات الماضية، وذلك لأننا نشهد ارتفاع معدلات الفائدة لمستويات قياسية في فترة وجيزة، على عكس الفترات السابقة التي شهدت تدني مستويات تلك الفوائد، ولا شك في أن هذا الارتفاع تكاليف باهظة؛ في مقدمتها زيادة مستويات الديون بالنسبة للدول وللمبالغ التي ستخصص لخدمتها (debt service)⁽¹⁰⁾، مما سينعكس سلبًا على ما يواجهه من موارد مالية عامة للخدمات الأساسية كالبنية التحتية، والصحة، والتعليم، والأمن؛ لأن خدمة الدين سيكون لها نصيب مؤثر في النفقات العامة مما يؤثر سلبًا على الميزانيات العامة للدول، وخاصة الدول النامية ومنها دول منظمة التعاون الإسلامي بطبيعة الحال.

وقد أظهرت آخر الإحصاءات الصادرة عن المعهد الدولي للتمويل أن مستوى المديونية العالمي عاود الصعود مرة أخرى بعد أن شهدت بعض الانخفاض في العام الماضي كما هو موضح في الشكل (1).

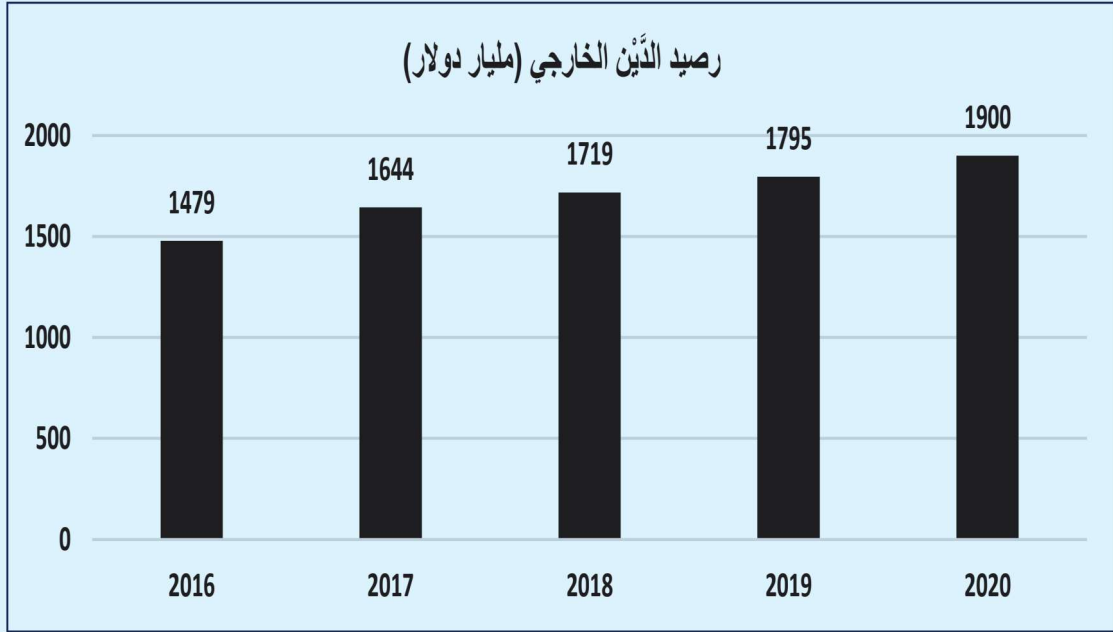
(10) في مطلع هذا العام أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة (S&P Global) أن الزيادة في معدلات الفوائد التي قام بها الاحتياط الفدرالي والمركزي الأوروبي حتى نهاية عام 2022م ستسهم في زيادة خدمة الدين على 35% فقط من إجمالي الدين العالمي بمقدار 3 ترليون دولار؛ أي 3% من حجم الإنتاج العالمي، وحوالي 12% من الإنتاج (GDP) الأمريكي، وقد تصل الزيادة إلى حوالي 9 تريليون، وسيزداد الوضع سوءًا مع الزيادات التي شهدتها السنة الحالية (2023م) بطبيعة الحال. وهكذا سيجتمع على الفئات الهشة في المجتمعات آثار التضخم، وأثار السياسات النقدية المتبعة لتخفيض مستواه. (Chan, Terry and Dimitrijevic, Alexandra. Global Debt Leverage: Is a Great Reset Coming? Accessed on 15 July 2023; <https://www.spglobal.com/en/research-insights/featured/special-editorial/look-forward/global-debt-leverage-is-a-great-reset-coming#:~:text=Global%20debt%20has%20hit%20a,%25.%20from%202007%20to%202022,13/01/2023>).



الشكل (1) - تطور حجم الدين العالمي (تريليون دولار) خلال عام 2022م والستة شهور الأولى من عام 2023م
المصدر: McDougall, Mary. Global debt pile hits record high of \$307tn. <https://www.ft.com/content/d650865b-8ba1-4881-a1ed-d6e025459f09>، تم الاطلاع في 19 سبتمبر 2023م.

أمَّا بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي فتشير آخر المعطيات التي رصدها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية (سيسرك) بأنقرة أنَّ مستويات الدين الخارجي نمت بشكل مطَّرد خلال خمس سنوات (2016م - 2020م) كما هو موضح في شكل (2)، وأنَّ النمو المعتبر؛ قرابة 30%، الذي حصل في السنة الأخيرة (2020م) عن سابقتها مرَّده إلى السياسات المالية التي اتبعتها الدول للتخفيف من آثار جائحة كورونا، وقد انعكس ذلك سلبيًا على الأرصد المالية للدول الإسلامية؛ حيث إنَّها -عدا ست دول- حققت عجزًا في ميزانياتها العامة عام 2021م، وسجلت عجزًا غير مسبوق عام 2020م بلغ مستوى 6.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول⁽¹¹⁾.

(11) سيسرك. التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي: تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب الجائحة. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. 2022م، ص 62.



الشكل (2) - تطور حجم الدَّين الخارجي في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2016م-2020م)

المصدر: سيسرك. التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي: تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب الجائحة. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. ص. 68.

ولا شك في أن ارتفاع مستويات التضخم - كما سيمر معنا - في دول المنظمة، مع ارتفاع معدلات الفائدة العالمية بشكل كبير وفي فترة وجيزة سيزيد من المصاعب المالية للدول الإسلامية التي يعتمد الكثير منها على الاستدانة الخارجية؛ سواء كانت من مؤسسات مالية خاصة (نادي لندن)، أو حكومات (نادي باريس)، أو مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي مما يجعل الخيارات المتاحة لتمويل هذا العجز التمويلي باهظ الثمن، ومن هنا تبرز أهمية المقترح الذي تطرحه الدراسة لزيادة الخيارات الممكنة بعيداً عما هو سائد من أدوات باتت تزيد الأوضاع تعقيداً أكثر من تقديم حلول ناجعة.

الفقر: بعد أن كان قياس الفقر مقتصرًا على مقياس نقدي متمثل في عدد الدولارات التي يملكها الفرد في اليوم؛ أي دخل الفرد في مجتمع ما؛ كحيازة الفرد لأقل من دولار أو دولار ونصف أمريكي في اليوم أصبح القياس يركز على أبعاد ثلاثة وهي: الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، وهو ما بات يعرف في الأدبيات

الاقتصادية بالمؤشر العالمي المتعدد الأبعاد لقياس الفقر (MPI)⁽¹²⁾. ومن المعلوم أن الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية - كالبنك الدولي - بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية عريقة كجامعة أكسفورد البريطانية⁽¹³⁾ تُصدر تقارير دورية تقيس مستويات الفقر على المستوى العالمي. تُبرز تلك التقارير بكل جلاء العلاقة الطردية بين مستوى الفقر وحلول الكوارث والأزمات المالية والاقتصادية، وخاصة في البلدان الفقيرة كدول إفريقيا جنوب الصحراء، أو جنوب آسيا، وحتى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يقدم الشكل (3) مستويات الفقر في الجانب التعليمي؛ حيث إن مؤشر فقر التعلم الصادر عن معهد اليونسكو للإحصاء والبنك الدولي «يقيس قدرة الطفل بعمر العاشرة على قراءة نص بسيط وفهمه. ويجمع المقياس بين مؤشري الالتحاق بالمدارس والتعلم، ويقدر نسبة الأطفال الذين لم يحققوا الحد الأدنى من إجادة القراءة (كما تم قياسها في المدارس) ويعدها باعتبار نسبة الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة (مفترضاً أنهم غير قادرين على القراءة بكفاءة)». ففي عام 2019م، بلغ معدل فقر التعلم على الصعيد العالمي 57% في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، و 86% في دول إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 70% في عام 2022م بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الالتحاق بالمدارس نتيجة إغلاقها والتحول المفاجئ إلى التعلم عبر الإنترنت⁽¹⁴⁾. ويُشير آخر تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حول فقر التعلم إلى أنه بحلول عام 2022م يمكن أن تصل معدلات فقر التعلم إلى مستويات قياسية في بعض مناطق العالم الأشد فقراً كما هو موضح في الشكل (3). تُظهر تلك المعطيات أن المناطق التي تتركز

(12) The global Multidimensional Poverty Index (MPI).

(13) ممثلة في مبادرة الجامعة للفقر والتنمية البشرية (Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI)) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)؛ واللذين أصدرتا آخر تقرير لها العام الماضي (2022م).

(14) يازجي، مصطفى. تأثير الأزمات العالمية على الفقر: القياس والاتجاهات والتحديات. ترجمة محمود بكري. مدونة معهد البنك الإسلامي للتنمية، 05 أبريل 2023م.

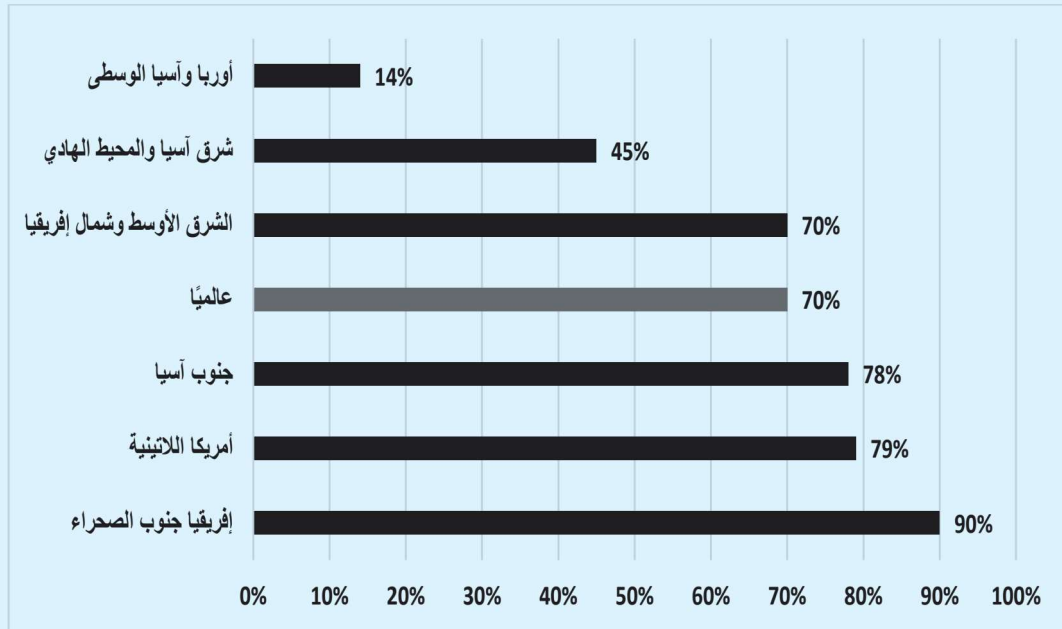
<https://blogs.isdbinstitute.org/impact-of-global-crises-on-poverty-ar/>

تم الاطلاع في 20 يوليو 2023م.

UNICEF. The State of Global Learning Poverty: 2022 Update. Conference Edition, UNICEF, accessed on 15 July 2023.

file:///C:/Users/amsb1/Downloads/State%20of%20Learning%20Poverty%202022.pdf, June 23, 2022, p. 15

فيها الدول الإسلامية؛ كجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء حققت معدلات فقر التعليم أعلى من المتوسط العالمي، بينما حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستوى مساوياً للمتوسط العالمي. وهذا ما يُسهم من غير شك في زيادة الضغوط على الموارد المالية المتاحة لهذه الدول للتوزيع على احتياجات المجتمع المختلفة، وفي ظل هذا الوضع الذي يتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية العالمية، كما حصل في ظل الجائحة ويحصل في ظل حرب أوكرانيا وروسيا تضيق الخيارات المتاحة لسد العجز الحاصل بين النفقات والإيرادات.



الشكل - 3 - معدلات فقر التعلم العالمية (%) حسب المنطقة عام 2022م

المصدر: UNICEF. The State of Global Learning Poverty: 2022 Update. Conference Edition. June 23, 2022, p. 15-16.

ومما لا شك فيه أنّ لفقر التعلم انعكاسات سلبية على حياة الأفراد والمجتمعات والدول، مما يؤثر سلباً على أوضاعها الاجتماعية، والاقتصادية وحتى السياسية والنفسية. وهذه الآثار تمتد لأجل بعيدة المدى ما لم تتخذ الحكومات إجراءات ناجعة تُقلل من تلك الآثار.

والحديث عن الفقر وآثاره مما لا يمكن الإتيان عليه في مثل هذه العُجالة، ويكفي في هذا الباب تعوذ النبي ﷺ منه في الحديث الذي صحَّ عن أبي بكر رضي الله تعالى

عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذُ بك من الكفرِ والفقرِ وعذابِ القبرِ»⁽¹⁵⁾، والذي يدل على ما يترتب عليه من آثار بالغة كما هو معلوم؛ فعلى سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن عدم «معالجة فقر التعلم والتعليم في الوضع الراهن الذي تمر به العديد من مناطق العالم الهشة، قد يؤدي إلى أن يواجه العالم كارثة في رأس المال البشري تفضي إلى انخفاض الإنتاجية وتباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات القادمة»⁽¹⁶⁾؛ وذلك بسبب أن الفقر لدى فئة الشباب أقل من ثمانى عشرة (18) سنة متفشٍ فيها أكثر من غيرها من الفئات العمرية الأخرى؛ حيث يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية بالشراكة مع مبادرة جامعة أكسفورد إلى أن المعطيات الخاصة بمستويات الفقر في مائة وإحدى عشرة (111) دولة من الدول الأشد فقراً؛ أي التي تعاني من «فقر حادّ متعدد الأبعاد»، والتي تمثل 19.1% من مجموع سكان العالم (1.2 مليار شخص)، تظهر بجلاء أن «نصف عدد الفقراء من فئة الشباب أقل من 18 سنة»⁽¹⁷⁾.

1 - 2 - التضخم:

طغى هوس (hysteria) استهداف مستوى معين من التضخم (inflation targeting) كهدف رئيس للسياسة الاقتصادية على مستوى العالم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي⁽¹⁸⁾، ويُظهر الشكل (4) بداية التردد لهذه العبارة حسب الكتابات المرقمنة (digitalized) بواسطة برنامج (Ngram Viewer)؛ حيث إن التردد بدأ في الظهور بشكل لافتٍ عام 1990م حتى بلغ الذروة عام 2003م؛

(15) أخرجه الإمام أحمد (20381)، والنسائي (5465)، وابن خزيمة في صحيحه (747)، وابن حبان (1028)، وصححه الحاكم في المستدرک (99) من حديث أبي بكر التقي رضي الله عنه.

(16) يازجي. تأثير الأزمات العالمية على الفقر: القياس والاتجاهات والتحديات. 2023م. UNDP and OPHI. Global Multidimensional Poverty Index 2022: Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty. New York: United Nations Development Programme (UNDP), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), 2022, p. 2.

(18) Ammer, J. and Freeman, R. T. Inflation Targeting in the 1990s: The Experiences of New Zealand, Canada, and the United Kingdom. USA: Board of Governors of Federal Reserve System (The Fed), International Finance Discussion Papers, No. 1994. 473, p. 2-1; Croce, E. and Khan, M. S. Monetary Regimes and Inflation Targeting. F&D Magazine, September 2000, Vol. 37, No. 2000. 3.

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة سلبية يجب معالجتها واستهدافها، لكن أن تكون هي الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية على حساب المؤشرات الأخرى كالحد من البطالة والفقر، وانعدام المساواة في توزيع الدخل والثروات محل نظر من قبل العديد من الاقتصاديين والجهات. انظر على سبيل المثال: Mishkin, Frederic S. and Schmidt-Hebbel, Klaus. One Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know? WORKING PAPER 8397, DOI 10.3386/w8397, NBR, July 2001.

Lin, Shu and Ye, Haichun. Does inflation targeting make a difference in developing countries? Journal of Development Economics, Vol. 89 2009 pp. 123-118; Doi: 10.1016/j.jdeveco.2008.04.006.

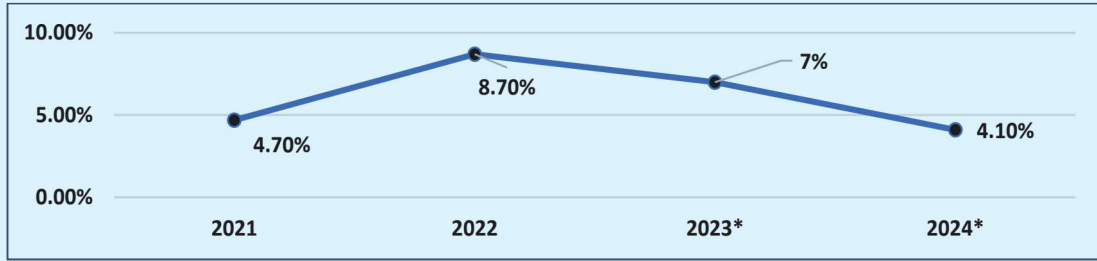
أي قبل حوالي أربع (4) سنوات على حدوث أزمة (2007م - 2008م) المالية الأمريكية، ثم انحدر إلى مستوى الصفر عام 2009م وحافظ على ذلك حتى عام 2019م. الملاحظ في الشكل أنّ العبارة لم يكن لها ذلك الذكر قبل قرابة قرن من الزمن قبل عام 1990م، مما يعني أنّ اقتصار السياسة الاقتصادية على هذا الهدف؛ كهدفٍ رئيس لم يكن شائعاً، ولا مُستساغاً - حسبما يبدو - وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول «الدوافع» وراء هذا التحول؛ هل كانت نابعة من معطيات موضوعية؛ نظرية وتطبيقية، أم أنّ الأمر خضع «للأيديولوجيا» التي طبعت الخطاب الاقتصادي في العقود القريبة الماضية. تساؤلات جديدة بالبحث والتحري، وهو مجال يتجاوز نطاق البحث الحالي وأهدافه.



الشكل - 4 - تردد عبارة استهداف مستوى معين من التضخم (inflation targeting) خلال الفترة 1900م - 2019م

المصدر: Ngram Viewer; 'inflation targeting' graph; https://books.google.com/ngrams/graph?content=inflaton+targeting&year_start=1900&year_end=2019&corpus=en-2012&smoothing=0, (29/06/23)

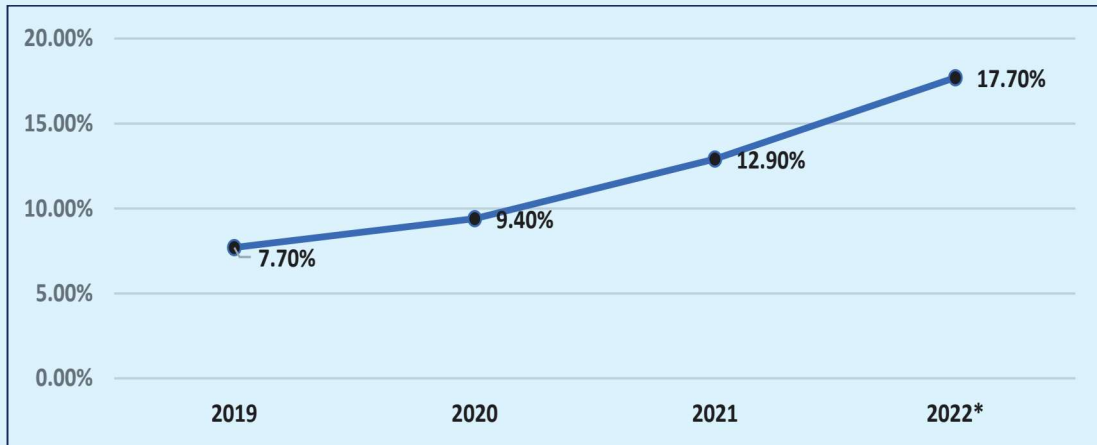
ومن المعلوم أنّ مستويات التضخم المستهدفة وفق هذه السياسة تتراوح بين 2-3% في معظم الدول الصناعية وحتى الدول الصاعدة، والعديد من الدول النامية، ولهذا لما تجاوزت مستوياته تلك النسب المنشودة بمراحل كما هو الشأن على مستوى العالم حسب توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2023م (الشكل (5))، فإنّ الدول بدأت في اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة.



الشكل - 5 - توقعات صندوق النقد الدولي بخصوص مستويات التضخم العالمية خلال 2021م - 2024م

المصدر: IMF. World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain. Washington: IMF, July 2022. (* متوقع

الملفت للنظر أنَّ مستويات التضخم في الدول الإسلامية مرتفعة بشكل كبير جداً عن المستوى العالمي كما في الشكل (6)، وهذا ما يزيد من المصاعب بالنسبة للحكومات في إدارة الاقتصاد، وضمنك العيش بالنسبة لفئات المجتمع؛ الضعيفة منها على وجه الخصوص.



الشكل (6) - مستويات التضخم في الدول الإسلامية (2019م - 2021م) مع المستوى المتوقع لعام 2022م

المصدر: سيسرك، 2022م، ص. 68؛ (* متوقع

يُلاحظ - كما أسلفنا القول - أنَّ مستويات التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة جداً، والأرقام السابقة تمثل المتوسط لجميع الدول، أمَّا إذا دققنا بتفصيل على مستوى بعض الدول كلبنان، والسودان، واليمن، وتركيا فإنَّ الأرقام مخيفة جداً؛ حيث إنَّها حسب تقديرات مركز (سيسرك) تراوحت بالنسبة للدول الست الأعلى تضخماً بين 17% و359% عام 2021م⁽¹⁹⁾.

(19) الدول هي: السودان (359%)، واليمن (64%)، وسورينام (59%)، وإيران (40%)، وتركيا (20%)، ونيجيريا (17%).

المبحث الثاني: التضخم؛ التشخيص وطرق العلاج وبعض الآثار:

إذا كان التضخم يُعرف - بشكل مجمل - بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فإن ذلك ينضوي على أنه ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد، ولا يمكن حصرها في جانب، ولا علاجها بأداة أو سياسة واحدة ووحيدة. إلا أن هذه الحقيقة التي لا يُنكرها عاقل، ولا دارس للتاريخ الاقتصادي والنقدي للمجتمعات، تَنكَّب الحكمة الاقتصادية السائدة لها وتبنت منذ ستينيات القرن الماضي مقولة الاقتصادي الأمريكي ميلتن فريدمان (Milton Friedman (1912-2006))؛ إن التضخم ظاهرة نقدية صرفة «دومًا وأبدًا وفي كل مكان»⁽²⁰⁾، وهذا ما يقتضي العلاج عبر أدوات نقدية كذلك. فمن أين أتت هذه القناعة؟ وما هي السياسة أو طرق العلاج التي انبثقت عنها؟

2 - 1 - التشخيص وفق منظور السياسة النقدية السائدة:

ارتكز تشخيص التضخم - في العقود القربية الماضية وحتى الآن - بشكل رئيس على عمل الاقتصادي الأمريكي (ملتن فريدمان)؛ بناءً على العلاقة المحاسبية للنظرية الكمية للنقود ((Quantity Theory of Money (QTM))، والتي طُورت إلى النظرية الحديثة لكمية النقود (MQTM)، مصدر التضخم الرئيس يتمثل في نمو كمية النقود بأسرع من نمو الإنتاج.

بناءً على ما سبق ركز واضعو السياسات النقدية على حجم النقد (كمية النقود) المتداول في الاقتصاد، ولم يروا التأثير فيه بشكل مباشر - سواء في حال السياسة النقدية المُتشددة أو المتساهلة - وإنَّما من خلال سعر الفائدة الأساسي (official base rate) الذي تُحدد مستواه البنوك المركزية، فهل كان التشخيص صائبًا ومحل اتفاق بين الاقتصاديين والممارسين؟

(20) "Inflation is always and everywhere a monetary phenomenon." Henderson, David R. Inflation: True and False. USA: Hoover Institute; 20 May 2021. accessed on 15 July 2023.
https://www.hoover.org/research/inflation-true-and-false.

ليس الأمر كذلك؛ حيث إنَّ تشخيص أسباب التضخم في الوضع الراهن - كما هو الشأن في حالات سابقة - غير مُسَلَّم به، كما أنَّه لا توجد نظرية مقنعة لتفسير التضخم - كما سيمر معنا لاحقاً -، ومن ثمَّ فإنَّ السياسات المتبعة قد تنجح ليس بسبب الدقَّة في التشخيص، ولا في اختيار الأداة المناسبة؛ بل قد يكون بسبب الحظ (good luck)⁽²¹⁾. أشارت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين - في مقابلة لها مع شبكة (CNN) في سبتمبر 2022م - إلى أنَّ «ركود الاقتصاد الأمريكي يُمثِّل خطرًا عندما يقوم البنك المركزي الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية [رفع أسعار الفائدة] لمواجهة التضخم»؛ وأوضحت «أنَّ الفيدرالي سيحتاج إلى مهارة كبيرة، وال حظ الجيد (Good Luck) لتحقيق «الهبوط السلس (soft landing)⁽²²⁾»، وذلك لأنَّ العلاقة بين متغيرات معادلة النظرية الكمية⁽²³⁾ لا تسير في اتجاه واحد - كما تفترض النظرية - وإنَّما يرد عليها جُملة احتمالات ممكنة⁽²⁴⁾.

ففيما يتعلق بتشخيص أسباب التضخم في الماضي والحاضر نورد بعضاً من آراء بعض الاقتصاديين والممارسين المصرفيين - بشكل مقتضب - على النحو الآتي:

«وفقاً للعقيدة النقدية، فإنَّ أسعار الفائدة المرتفعة تقلل التضخم. ومع ذلك، فإنَّ الأدلة تثبت أنَّ العكس هو الصحيح: ارتفاع أسعار الفائدة يرتبط بارتفاع

(21) هذه العبارة ليست من نسج خيال مُعدِّ البحث، وإنما أشار لها اقتصاديون كعامل مُفسر لفترة الاستقرار النسبي الذي عاشه الاقتصاد الأمريكي من ثمانينات القرن الماضي، وحتى قبيل اندلاع الأزمة المالية الأمريكية (2007م - 2008م)، وقد أشار لتلك العبارة بن برنانكي - محافظ الاحتياطي الفيدرالي السابق - في كلمته الشهيرة "الاعتدال الكبير (The Great Moderation)" عام 2004م، كما أشارت لها وزيرة الخزانة الأمريكية تعليقاً على السياسة النقدية المشددة التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي حالياً،

(Ben Bernanke. The Great Moderation. Remarks by Governor Ben S. Bernanke at the meetings of the Eastern Economic Association, Washington, DC, 2004; <https://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2004/20040220/>,

Robb, G. (2022). Fed will need 'great skill' and 'good luck' to bring down inflation without crashing the economy, Yellen says. Market Watch; <https://www.marketwatch.com/story/fed-will-need-great-skill-and-good-luck-to-bring-down-inflation-without-crashing-the-economy-yellen-says-11662927355>, Sept. 11, 2022.).

تم الاطلاع في 20 يوليو 2023م.

(22) Robb, Ibid, 2022.

(23) صيغت النظرية الكمية في أبسط صورها على النحو الآتي:

$$MV=PT$$

حيث إن: M = متوسط كمية النقود خلال فترة معينة؛ V = سرعة دوران النقود

P = المستوى العام للأسعار؛ T = حجم المعاملات

من المعلوم أنها كقيد محاسبي لا إشكال؛ أما كمعادلة لمعرفة طبيعة العلاقة (causality) بين المتغيرات تثير العديد من التساؤلات ومن ذلك: من يؤثر في من؟ وعلى أي أساس؟

(24) Fix, Blair. (2023). Do High Interest Rates Reduce Inflation? A Test of Monetary Faith. Economics from the Top Down; <https://economicsfromthetopdown.com/04/02/2023/do-high-interest-rates-reduce-inflation-a-test-of-monetary-faith/#:~:text=According%20to%20monetary%20orthodoxy%2C%20higher.see%20if%20it%20can%20survive.,> February 2023 .4.

التضخم... لا يوجد دليل على صحة العقيدة النقدية. ومع ذلك، عندما نواجه هذا التناقض، يجب أن يستمر إيماننا [بتلك العقيدة القائمة على النظرية الكمية للنقود]⁽²⁵⁾».

«لقد فشلت السياسة النقدية [في مُحاربة التضخم] لأنها تتبع نظرية وآراء خاطئة عن النقود... النظرية الخاطئة تدعي أن سبب التضخم هو زيادة كمية النقود. وقد يبدو ذلك منطقيًا... ومن ثم فإنه ينبغي تقليل كمية النقود... الواقع أن العالم الحر يتجه اقتصاده بسبب كثرة النقود إلى الهاوية؛ كثرة النقود السيئة أو الرديئة»⁽²⁶⁾.

أسهمت العديد من العوامل في ارتفاع مستويات التضخم الحالية التي يشهدها العالم، ومن ثم فإن السياسة الناجمة لاحتوائه يجب أن تقوم على تحديد دقيق للسبب الرئيس و/ أو الأسباب الجوهرية؛ «يزعم البعض أنه ناجم عن الطلب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإنفاق الكبير الذي قامت به الحكومات لاحتواء آثار جائحة كورونا، في حين ركّز البعض الآخر على نقص الإمدادات الناجم عن الجائحة وتحولات الطلب، والتي من المحتمل أن تتفاقم بسبب قوة السوق والتلاعب فيه. ومن المحتمل أن تكون جميع هذه العوامل قد أسهمت في حدوثه بشكل أو بآخر. ومن ثم فإن استجابة السياسة تحتاج إلى معالجة السبب الرئيس لهذه الظاهرة، إذا كان ذلك نتيجة للطلب الكلي المفرط، فإن السياسة النقدية المتشددة لتقليل ذلك الطلب تكون مناسبة، أمّا إذا كان العرض مدفوعاً إلى حد كبير، فسيكون النظر في إجراءات أخرى أكثر مناسبة، ومن ذلك السياسة المالية (fiscal policy) التي تخفف من قيود العرض»⁽²⁷⁾.

وهناك أمر غاية في الأهمية - حسب قناعة مُعد الدراسة الحالية - لم يتم التطرق والإشارة إليه في الدراسات التي أمكن الوقوف عليها وهو مرتبط بالموقف المبدئي للاقتصاد الإسلامي من الفائدة قليلها، وكثيرها، ولهذا فإن لمستويات

(25) Fix, Ibid, 2023.

(26) بيتان، فرايفون. كارثة الفائدة. ترجمة الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار. ط 1، دار الغد العربي، 1982 م. ص. 17-18.

(27) Stiglitz, Joseph E. and Regmi, Ira. The Causes of and Responses to Today's Inflation. N. E., USA: The Roosevelt Institute, December 2022, p.3.

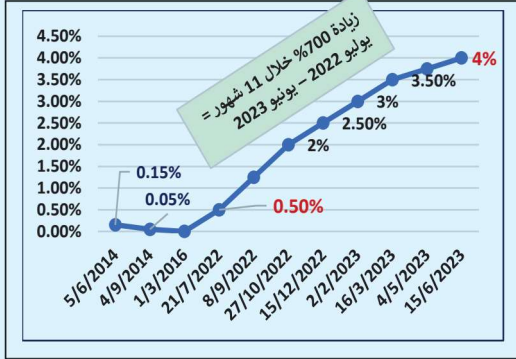
الفائدة المتدنية دور في تغذية ظاهرة التضخم على المدى الطويل، وهذا الذي حصل في السنوات التي سبقت موجة التضخم الحالية؛ لأنَّ تدني مستويات الفائدة يمثل وسيلة «إغواء وإغراء» للإقبال على الاقتراض والاستدانة من قبل طالبي التمويل «طارقين أبواب المناسي»، وما من عدة يُعْتَدُّونها للوفاء سوى الأرباح التي يتخيلونها»⁽²⁸⁾. وهناك من جهة أخرى، عامل لا يقل أهمية عن العامل السابق، ولا يتم التطرق إليه كذلك؛ إنَّه عامل تَغْلُغَلُ الفائدة في أسعار جميع السلع والخدمات من غير أن يشعر الناس بذلك. وقد أوضحت (مارجريت كيندي) هذا الأمر في كتابها «الفائدة ونقود بلا تضخم»⁽²⁹⁾ الصادر عام 1995م، ونقلت عن المؤرخ (جون كينج) قوله - في خطاب موجه منه إليها بتاريخ 8 يناير 1988م - «كُتبت كثيراً عن أنَّ الفائدة هي السبب الوحيد لارتفاع الأسعار؛ حيث إنَّها تدخل في عمق سعر كل شيء يُشترى، سلعة كانت أم خدمة، ولكن هذه الفكرة رغم صحتها لم تنل حظها من القبول...»⁽³⁰⁾.

2 - 2 - طرق العلاج:

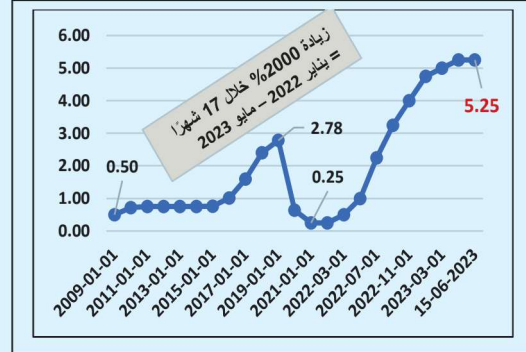
بناءً على التشخيص السالف من خلال التأثير بشكل غير مباشر بواسطة سعر عبر آليات معقدة مكلفة. وهكذا شهد العالم زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الرسمية الأساسية في معظم الدول؛ وخاصة الكبرى منها كالولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا كما هو موضح في الأشكال (7) و (8) و (9). وبحكم تأثير الاقتصاد الأمريكي بسبب كبر حجمه، وارتباط العالم بالدولار؛ بل وتحديد معدل صرف ثابت لعملاتها مع الدولار كما هو الشأن في بعض الدول كالمملكة العربية السعودية، فإنَّ معدلات الفائدة في هذه الدول تأثرت تبعاً لذلك كما هو موضح في الشكل (10) لعينة من الدول؛ غالبيتها إسلامية.

(28) لروابوليو، بول. الوجيز في الاقتصاد. ترجمة حافظ إبراهيم وخلييل مطران. ط 1، القاهرة: دار المعارف المصرية، 1918م، ص. 226.
(29) Kennedy, Margrit. Interest and Inflation free Money. 1st Ed, Germany: Seva International, 1995.
(30) Kennedy, Ibid, 1995, p. 8-12.

الشكل (8) - معدلات الفائدة في منطقة اليورو

المصدر: Global Rates (15/06/23); <https://bit.ly/3zbEE90>

الشكل (7) - معدلات الفائدة في أمريكا 2009 م - يونيو 2023 م

المصدر: <https://fred.stlouisfed.org>

الشكل (10) - معدلات الفائدة في بعض الدول مطلع 2023 م

المصدر: الاقتصادية 05 مايو 2023 م <https://bit.ly/3VzBTJM>

الشكل (9) - معدلات الفائدة في بريطانيا 2016 م - 2023 م

المصدر: BoE (22/6/2023 <https://rb.gy/2ftbu>)

2-3 - بعض الآثار المترتبة على التضخم وطرق علاجها في السياسات النقدية المتبعة:

من آثار التضخم البالغة على الطبقات المتوسطة والفقيرة - بشكل رئيس - انخفاض مستويات دخولهم الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية (purchasing power) للنقود التي يتعاملون بها، وما يُصاحب ذلك من زيادة في المشقة والعناء عليهم وعلى أسرهم، وهذه نتيجة معروفة فيما يتعلق بهذه الظاهرة السلبية، وقد يتطور أمرها في حال ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتضخم الجامح (hyper inflation) إلى انهيار عُملات واقتصادات دول، مما يُشكل عبئًا كبيرًا على سلطات الإشراف في بعض الدول - كما حصل في تركيا قبيل وأثناء الانتخابات الرئاسية

الأخيرة⁽³¹⁾ - في إدارة السياسة النقدية لتحقيق أهدافها بالشكل المرجو؛ لأن التأثير لن يكون مقتصرًا على عوامل داخلية صرفة؛ بل وعلى رؤية وتوقعات الأسواق المالية في الخارج، وهذه الأسواق وما يجري فيها لا يخضع للمنطق الاقتصادي الصّرف؛ بل تتشابك فيه العديد من العوامل السياسية المرتبطة بالنفوذ والمقامرات (speculation) التي تُرهق كاهل الاقتصادات بشكل كبير جدًا.

إذا تركنا الأثر المباشر للتضخم جانبًا، وانتقلنا إلى طرق علاجه والتصدي له، كما هو مطبق على نطاق واسع من خلال رفع أسعار الفائدة، فإنّ الأوضاع المعيشية للطبقات المتوسطة والفقيرة؛ بل وللدول وعملاتها ستزداد تردّيًا، مما يجعل آثار التضخم، وآثار السياسات المتبعة لتقليص حجمه يُشكلان عُنصرِي ضغط على اقتصادات الدول. وقد أقر أصحاب النفوذ في المؤسسات النقدية الدولية، وهيئات الإشراف على مستوى البنوك المركزية بالألم الذي ستسببه سياساتهم؛ إلا أنّهم -وعلى حد تعبير أحد الاقتصاديين- «لم يؤكدوا أنّ الفقراء والمهمشين -وليس أصدقاؤهم في وول ستريت- هم الذين سيتحملون العبء الأكبر جراء تلك السياسات»⁽³²⁾. ومما يمكن الإشارة إليه -على عجل- بالنسبة للآثار المترتبة على السياسة النقدية المُتشددة ما يلي:

زيادات لا يقابلها إنتاج سلع وخدمات ولا تحقيق أرباح -وإن كانت معتبرة - لتوضيح أثر الزيادات المتتالية لأسعار الفائدة نستحضر بشكل سريع مع ما تم عرضه في الفقرة السابقة عن ما حدث في كل من أمريكا، ودول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا. يقدم الجدول (1) نسب الزيادات الشهرية لتلك الارتفاعات؛ وهي نسب كبيرة جدًا.

(31) إلا أنّها أرغمت مؤخرًا على تغيير سياسة خفض المعدلات الفوائد إلى النقيض وبنسب كبيرة جدًا كما حصل في آخر زيادة في 21 سبتمبر 2023؛ الشكل (11) يوضح ذلك بجملاء.

(32) Stiglitz, Joseph E. All Pain and No Gain from Higher Interest Rates. Project Syndicate, Dec 8, 2022.

الجدول - 1 - نسب الزيادات الشهرية لمعدلات الفائدة خلال الفترة الأخيرة لدول مُختارة

معدل الزيادة الشهري خلال الفترة (%)	مقدار الزيادة خلال الفترة (%)	فترة الزيادة	البنك المركزي
118	2000	يناير 2022م - مايو 2023م (17 شهرًا)	الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) (The Federal Reserve) (The Fed)
100	1900	ديسمبر 2021م - يونيو 2023م (19 شهرًا)	البريطاني (بنك إنجلترا) (The Bank of England (BoE))
64	700	يوليو 2022م - مايو 2023م (11 شهرًا)	منطقة اليورو (المركزي الأوروبي) (The European Central Bank (ECB))

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الواردة في الأشكال (7) و (8) و (9)

تُثير المعطيات السابقة العديد من التساؤلات المهمة التي تحاول الغوص في آثار السياسات النقدية المتبعة، وأبعادها فيما يتعلق بعلاقتها بالنشاط الحقيقي؛ أي نشاط إنتاج السلع والخدمات، إن كان ثمة اعتبار علمي دقيق لذلك عند تحديد مستويات الفائدة. ومما يمكن إثارته ما يلي:

- ❖ فهل تحققت مستويات نمو اقتصادي و/ أو أرباح في النشاط الحقيقي والمالي بهذا المستوى خلال الفترات المشار إليها في الجدول؟ اللهم لا، لأن العالم كان يعيش أوضاعاً استثنائية - كما هو معلوم - بسبب آثار ومخلفات جائحة كورونا، وقبلها مخلفات وآثار أزمة 2007م - 2009م المالية الأمريكية.
- ❖ إذا لم يتحقق ذلك خلال فترة مضت، فهل يمكن أن يتحقق ذلك في الفترات اللاحقة؟ لنقل خلال السنوات الثلاث القادمة (2023م - 2025م)؛ وهي

الفترة التي يُتوقع أن يكون مستوى التضخم المنشود (2%) قريباً من التحقق في نهايتها؛ حيث يسترد الاقتصاد عافيته بمستويات نمو جيدة، ومعدلات عوائد مجزية في بعض القطاعات والأنشطة. يستحيل تحقيق ذلك، لأنَّ ارتفاع معدلات الفوائد، مع ارتفاع في مستويات التضخم سيمتصان ذلك، ويؤثران عليهما بشكل سلبي كبير؛ التضخم ضريبة غير مباشرة - كما يصفه بعض الاقتصاديين-، وارتفاع الفوائد يجعل كلفة التمويل باهظة، وكلاهما سيسهم في زيادة الأسعار في المدى المتوسط والطويل. ولهذا فإنَّ ارتفاع الفائدة ومستويات التضخم وجهان لعملة واحدة؛ «العملة الرديئة» بطبيعة الحال؛ أي زيادة حجم النقود الرديئة في الاقتصاد؛ النقود التي تنخفض فيها القدرة الشرائية للمواطنين - الطبقات الهشة (الضعيفة والفقيرة وحتى المتوسطة)، وتتأثر فيها الأعمال والشركات؛ المتوسطة والصغيرة، والمتناهية الصغر والناشئة على وجه الخصوص. كما أنَّ معدلات نمو الاقتصادات السنوية لن تصل في أحسن أحوالها لمستوى 15% في المتوسط خلال بضع سنوات؛ كما حصل بالنسبة للاقتصاد الصيني في فترات طفرة النمو غير المسبوق التي شهدتها قبل جائحة كورونا، أما غيره من اقتصادات الدول الكبرى وحتى الناشئة فإنَّ ذلك أمر بعيد المنال.

الانكماش والركود: تشير المعطيات الخاصة بتطورات الاقتصاد الأمريكي في فترات مُختلفة الأطوار إلى «أنَّ أسعار الفائدة تميل إلى الارتفاع قبل بداية الركود، وتميل إلى الانخفاض أثناء الركود أو بعد فترة وجيزة من الركود»⁽³³⁾. وهو أمر يكاد ينسحب على أوضاع الدول الأخرى، وإنَّ بدرجات متفاوتة، والسبب واضح وهو مُنحصرٌ في كون الفائدة تمثل كلفة للتمويل وإعادة التمويل؛ كلما ارتفعت أدى ذلك إلى انحسار النشاط الاقتصادي وانكماشه، لأنَّ المحرك الرئيس في نشاط الاقتصادات المعاصرة هو الائتمان (credit). ولهذا سعت الحكومة التركية في

(33) Caton, J. L. Rising Interest Rates and Inflation. USA: American Institute for Economic Research (AIER); March 31, 2021. <https://www.aier.org/article/rising-interest-rates-and-inflation/>, accessed on 20 July 2023.

فترات سابقة إلى مقاومة سياسة الرفع للفائدة، وعملت على عكس ذلك بخفض تلك المعدلات إلا أن الواقع العالمي بأسواقه ومؤسسته الدولية النافذة وسياساته جعلت الأمر يتغير بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فبدأ البنك المركزي التركي رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية منذ يونيو من هذا العام وإلى 21 سبتمبر من العام نفسه (2023م) كما هو موضح في الشكل (11)، والذي بلغت الفائدة على إثره مستوى 30% على إثر الجولة الأخيرة والتي شهدت قفزة كبيرة برفع معدلات الفائدة الأساسية بـ 500 نقطة أساس؛ من 25% إلى 30%.



الشكل (11) - مستويات معدل الفائدة الأساسي في تركيا خلال الفترة يناير 2022م - سبتمبر 2023م

المصدر: Trading Economics. Turkey Interest Rates. <https://tradingeconomics.com/turkey/interest-rate>، accessed on 21 September 2023.

زيادة حالات الإفلاس والتخلف عن السداد: بسبب ارتفاع كلفة التمويل وإعادة التمويل سيصعب على الشركات؛ المتوسطة منها والصغيرة على وجه الخصوص مقابلة التبعات المترتبة على ذلك مما يجعلها تضطر إلى اللجوء إلى الإقدام على الإفلاس «كمخرج» من هذا المأزق كما هو الشأن في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية. ويضاف لذلك زيادة عدد المنازل المصادرة من قبل المصارف، وهذه نتيجة طبيعية كذلك؛ لأن الاقتراض الربوي لشراء المنازل

تمويل طويل الأجل ما يعني أنه سيتعرض لهزات تؤثر على وضعية الذين أقدموا عليه - وبشكل كبير - في فترات السياسة النقدية المتساهلة، عندما تتغير وبشكل متسارع إلى سياسة متشددة.

البطالة: وهذه أيضاً نتيجة طبيعية ومتوقعة للسياسة النقدية المتشددة؛ لأنَّ الغرض الأساسي منها كبح جماح النشاط الاقتصادي الذي يسهم في زيادة الأسعار؛ إلا أنَّه يؤدي إلى نتائج عكسية بسبب دخول الاقتصاد في ركود. وهذا ما يجعل التركيز على استهداف مستوى معين من التضخم دون النظر في غيره من المتغيرات الاقتصادية المهمة؛ كمستوى البطالة والتشغيل، أو النمو الاقتصادي محل نظر وانتقاد كبير من قبل العديد من الاقتصاديين.

إضعاف ثقة الأفراد في العملة؛ وإضعاف الحافز على الادخار بالعملة الوطنية: وهذا ما يؤدي إلى ظاهرة «الدولرة (Dollarization)»؛ أي إحلال الدولار محل العملة النقدية المحلية، من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية لما لدى الأفراد من مدخرات، وأصول نقدية أخرى.

في مُقابل تلك الآثار التي تُلقى بظلالها على الفئات الهشة في المجتمع استفادت البنوك التجارية من هذا الوضع بتحقيق أرباح كبيرة جداً⁽³⁴⁾. وهذا يُضيف بُعداً آخر في سياسة معدل الفائدة وهو الإسهام في التوزيع غير العادل للثروات، وتركزها في يد القلَّة؛ الجهات المانحة للتمويل في حالتنا.

مما سبق من نقاش وتحليل بخصوص التشخيص وطرق العلاج لمواجهة التضخم

(34) كمثال على ذلك ارتفعت الأرباح المجمعة للبنوك العاملة بالسعودية خلال شهر يوليو 2023م، إلى نحو 73.6 مليار ريال، وبنسبة 6.9% مقارنة بأرباح قدرها 8.5 مليار ريال خلال الشهر نفسه من عام 2022م، وذلك وفقاً للنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي لشهر يوليو (أرقام). ارتفاع أرباح البنوك في السعودية قبل الزكاة والضرائب إلى 4.6 مليار ريال (+6.9%) في يوليو 2023، 28 أغسطس 2023م.

<https://www.argaam.com/ar/stats-report-bank-sama/3/36286>

تم الاطلاع في 01 سبتمبر 2023م.

وفي بريطانيا حققت الأربعة مصارف التجارية قرابة 92 مليار جنيه إسترليني (حوالي 63 مليار دولار) في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، كما يُتوقع أن يدفع بنك إنجلترا قرابة 24 مليار جنيه (حوالي 25 مليار دولار) على مبالغ الاحتياطات التي للبنوك لدى البنك،

(Chloe, Musto. UK Public Support Windfall Tax on Banks, Polling Shows, London: Positive Money)
https://positivemoney.org/2023/09/uk-public-support-windfall-tax-on-banks-polling-shows/?link_id=10&can_id=e7e89a17c3bb2aa186031c54be7f3462&source=email-win-interest-rate-hikes-paused&email_referrer=email_2054204_body_2571667&email_subject=_win-interest-rate-hikes-paused-

تم الاطلاع في 30 سبتمبر 2023م.

الحالية التي يعيشها العالم يمكن استخلاص حقيقتين مهمتين وهما:

1. إنَّ السياسة النقدية التي يُمارسها صانعو السياسات النقدية على مستوى البنوك المركزية تعمل بدون إطار نظري عملي مقنع قائم على أسس علمية متينة للمفاهيم المتعلقة بتوقعات مستويات التضخم مما يسمح ببناء سياسات نقدية تتسم بالدقة والديناميكية التي تطبع هذه الظاهرة، وهذا ما حدا بأحد الممارسين - ومن تخصص خارج الاقتصاد والسياسة النقدية - إلى الخلوص، بناءً على التجربة التي عاشها إلى أننا في الوقت الحالي لا نملك؛ «نظرية [مُفسّرة] لديناميكيات التضخم تعمل بشكل جيد بما يكفي لتكون مفيدة لتوجيه أعمال صياغة السياسة النقدية بفعالية»⁽³⁵⁾.

2. كما لا يوجد تسليمٌ، من قبل الاقتصاديين والعديد من الجهات، بالتشخيص المُقدم من قبل صانعي السياسات النقدية فيما يتعلق بموجة الارتفاع الحالية لظاهرة التضخم التي يعيشها العالم خلال السنوات القليلة الماضية وحتى حينه، ومن ثم فإنَّ السياسات التي اتبعت كعلاج للظاهرة محل نظر⁽³⁶⁾.

تختصر التيجتان السابقتان مدى التخبط وتجزره في الفكر الاقتصادي السائد (mainstream or neoclassical economics)، وبالسياسات التي تُبنى على أساسها فيما يتعلق بالاضطرابات المالية، وبالنقود وعمل الجهاز المصرفي الذي يلعب دوراً مهماً ومؤثراً بشكل كبير في هذا المجال، وقد بسط القول في هذا العديد من الاقتصاديين لعل من أبرزهم الاقتصادي الأسترالي ستيف كين⁽³⁷⁾. كما تُشير الحقيقتان إلى جانب آخر غاية في الأهمية وهو تعقُّد الظواهر الاقتصادية وصعوبة اختزال أسبابها والعوامل المؤثرة فيها فيما هو قابل للقياس، وللخضوع إلى منطق

(35) Tarullo, Daniel K. Monetary Policy Without a Working Theory of Inflation. Hutchins Center at Brookings Institution, Working Paper #33, October 2017. p. 2.

الذي يُقر هذا الأمر ليس مُنظراً اقتصادياً، ولا مُحللاً مالياً؛ بل ممارساً كعضو في مجلس محافظي الفيدرالي، وقد تم تعيينه في عز سنوات الأزمة المالية عام 2009م وانتهت عضويته في المجلس عام 2017م.

(36) Stiglitz, et al., Op. Cit, 2022, p. 3-6.

(37) Keen, Steve. Debunking Economics - Revised and Expanded Edition: The Naked Emperor Dethroned? 2nd Ed. Zed Books, 2011; Keen, Steve. The New Economics: A Manifesto. 1st Ed. Polity, 2022.

الرياضيات والاقتصاد القياسي البَحْت.

المبحث الثالث: مُقترح لتفعيل دور وقف الإرساد للإسهام في التخفيف من حدة آثار التضخم وغيره من الاضطرابات المالية والجوائح والأوبئة:

أظهر مؤشر صندوق النقد الدولي لعدم التأكد (اليقين) على المستوى العالمي (WUI)⁽³⁸⁾، أنَّ العالم؛ ومنه دول منظمة التعاون الإسلامي -بطبيعة الحال- يُواجه ظروفًا غير مسبوقه على مدى ستين سنة مضت فيما يتعلق بزيادة عدم اليقين بشكل لافت للنظر، وخاصة في السنوات القريبه الماضيه، ومن الحقائق التي أفرزتها نتائج استخدام هذا المؤشر ما يلي⁽³⁹⁾:

1. زاد عدم التأكد العالمي بشكل كبير منذ عام 2012م؛ حيث أظهرت معطيات بداية عام 2023م أنَّ عدم اليقين الاقتصادي العالمي ما يزال مرتفعًا بشكل كبير، مما يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

2. سجلت الدول الناميه متوسطًا أعلى لعدم اليقين منه في الدول ذات الأسواق الناشئة والمتقدمة.

3. تُنذر الزيادات في المؤشر بانخفاض كبير في الإنتاج، مع زيادة التأثير في البلدان ذات المؤسسات الأضعف، وهي تتركز في الدول الناميه بشكل أكبر من غيرها.

لقد بات هذا الوضع؛ زيادة حدة عدم اليقين من جهة، وضعف المؤسسات من جهة أخرى بالنسبة للعديد من الدول ذات الاقتصادات الضعيفه -ومنها دول عالمنا الإسلامي والعربي- يُشكّل عبئًا كبيرًا على صانعي السياسات الاقتصاديه، وعلى المجتمعات والدول ما يجعل التخطيط للمستقبل والطوارئ للأحداث التي لا يمكن التنبؤ بوقت وقوعها على وجه الدقة والتحديد، كالأزمات الماليه، أو

(38) The World Uncertainty Index (WUI).

(39) Ahir, H.; Bloom, N & Furceri, D. Global Economic Uncertainty Remains Elevated, Weighing on Growth. January 26, 2023. IMF Blogs; <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/01/26/global-economic-uncertainty-remains-elevated-weighing-on-growth>; accessed on 30 September 2023; Ahir, H.; Bloom, N & Furceri, D. 60 Years of Uncertainty. F&D Magazine, March 2020, Vol. 57, No. 1, pp. 58-59. Washington: IMF, 2020.

لا يمكن التنبؤ بها بشكل مطلق كالأوبئة والجوائح من الأهمية بمكان. وفي ظل محدودية السياسات الاقتصادية؛ النقدية والمالية المتبعة؛ بل وفي آثارها وتبعاتها المستقبلية البالغة - كما سبق بيانه - يتضح للعيان أهمية النظر في وسائل خارج «صندوق الحكمة الاقتصادية السائدة» ومن هنا تكمن أهمية الالتفات لمؤسسة الوقف التي لعبت دورًا بارزاً في التصدي للعديد من الطوارئ؛ بل وفي التصدي لحاجيات أساسية مهمة لجودة حياة الناس؛ من صحة، وسكن، وتعليم، وبُنى تحتية، وأمن. وقد كان ما تتمتع به هذه المؤسسة العريقة من خصائص ذاتية مُتجذرة (inherent) رئيسة يجعلها محل نظر للاستفادة مما توفره من إمكانيات للإسهام في التخفيف مما تعاني الفئات الهشة في المجتمعات من آثار بالغة على الأجيال الحاضرة والمستقبلية. ومما يمكن الإشارة إليه من خصائص مهمة للوقف كمارسة حضارية للمسلمين في تاريخ سنوات عزهم وتمكينهم في العصور السابقة، وما أفرزته من تجارب معاصرة في سنوات الإحياء لدور هذه المؤسسة في العقود القليلة الماضية:

1. «الوقف من أوسع أبواب الفقه التي تقوم على الاجتهاد، وهو تصرفٌ معقول المعنى مرتبطٌ بمقاصد الشرع، مُبتغاها تحقيق مصالح الوقف للواقف، والموقوف عليهم»⁽⁴⁰⁾؛ حيث إنّه كما يُقرر مصطفى أحمد الزرقا رحمه الله «لم يرد نصٌّ في الكتاب على طريقة الوقف، وإنّما ورد في السُّنة، وإنّ الذي ورد في السُّنة حُكْمٌ إجماليٌّ عامٌ... أما أحكام تفاصيل الوقف المقررة في الفقه، فهي جميعاً اجتهادية قياسية، للرأي فيها مجالٌ»⁽⁴¹⁾ مما يشير إلى أنّ المجال واسع ورحب للاستفادة والتطوير في توسيع مجالات الوقف وتطبيقاته بما يفي بمتطلبات كل عصر إذا أحسن الاستخدام على أحسن وجه؛ تعبئة، وإدارة، واستثماراً، وتنمية.

2. تلعب صيغة الوقف؛ أي الشروط والضوابط التي يحددها الواقف دوراً محورياً في التأطير لمجالات الوقف، والفئات المستهدفة وغيرها؛ ولهذا استخلص

(40) من ديباجة قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 181 (19/7) الصادر عام 1430هـ (2009م) في دورة المجمع التاسعة عشرة (19).
(41) الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى 1443هـ - 2022م، ص 46.

الفقهاء من هذا قاعدة مهمة جدًا لخصها إمام الحرمين الجويني رحمه الله بقوله: «تَحْكُمَاتُ صَاحِبِ الْوَقْفِ تُرَاعَى إِذَا لَمْ تُخَالِفْ مَوْجِبَ الشَّرْعِ»⁽⁴²⁾، وهذا ما يكسب الوقف مرونة أخرى إضافية تعضيدًا لما سبق الإشارة إليه في بناء تفاصيل أحكام الوقف على الاجتهاد، غير أنه ينبغي العناية بهذه الصيغة بطريقة تجعلها أقرب ما تكون للطابع المؤسسي البعيد المدى حتى يُتجنب الكثير من الإشكالات التي تعطلت على إثرها الكثير من الأوقاف بسبب تمسك القضاة في المحاكم بما ورد في نص الوقفية.

3. مبنى الوقف على المصلحة والنفع القائم على التأييد - في الأصل - والاستمرارية في العطاء إلى ما بعد وفاة الواقف؛ يقول الإمام القرافي رحمه الله «الوقف لغير مصلحة عبث»⁽⁴³⁾، ويقول مصطفى الزرقا رحمه الله إن «مناط حبس الأموال؛ [أي وقفها] عن الانتقال [بالتملك من ذمة إلى أخرى] الحاجة العامة إلى هذا الحبس في المال لتحقيق مقاصد من مصلحة الجماعة تتوقف عليه»⁽⁴⁴⁾. وبهذا تتجلى في مؤسسة الوقف العظيمة «حكمة الشريعة الربانية... في ترسيخ أسس التعاون بين أفراد المجتمع، ورعاية أهل الخصاصة والفاقة، حتى قبل أن يُوجدوا، فهي في الدنيا رصيد للأجيال القادمة، وللواقفين صدقةٌ جاريةٌ يجري عليهم أجرها، ويُدخِرُ لهم ذخرها، فيتلقون رُوحها في القبور ويوم الحشر والنُشور»⁽⁴⁵⁾.

4. توسع مجالات تطبيق الأوقاف إلى معنى الخيرية والنفع بما يشمل دور العبادة - كما كان في الأمم السابقة - وغيرها من أوجه البرِّ والخير؛ وقد شمل ذلك حتى الحيوانات - كما سبق الإشارة إليه -، وكما هو منقول باستفاضة في العديد من المصادر التي اهتمت بالتوثيق والتأريخ مع الرصد والتحليل للأموال الموقوفة في مناطق شتى في العالم الإسلامي.

(42) حمزة، هشام سالم (تحرير). التمويل والاستثمار في الأوقاف. ط 1، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2019م. ص. 54.

(43) حمزة، مرجع سابق، ص. 58.

(44) الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى 1443هـ - 2022م، ص 34.

(45) ابن بيّه، عبدالله بن الشيخ المحفوظ. إعمال المصلحة في الوقف. ط 3. مسار للطباعة والنشر، 2018م. ص. 24.

5. يحتاج صانعو السياسات النقدية والمالية في ظل فترة هبوط النشاط الاقتصادي إلى أدوات للتخفيف من حدة آثار هذا الهبوط حتى لا يتحول إلى ركود حاد؛ وقد أثبتت تجارب الاعتماد على الأدوات النقدية والمالية التقليدية أنه يترتب عليها آثار بالغة على المدينين المتوسط والبعيد؛ وإن أسهمت في التخفيف من شدة الوضع على المدى القصير مما يُجنب الاقتصاد التوجه صوب مسلك الكساد الكبير، وهذا الذي حصل في أزمة 2007م - 2008م المالية الأمريكية⁽⁴⁶⁾. وهذا يتطلب -مثل الوضع في تعاطي العقاقير الطبية- استخدام أدوية (أدوات) ذات آثار جانبية قليلة، أو منعدمة. يُوفر الوقف -كما هو شأن الطب البديل- أدوات ذات مخاطر (آثار جانبية) معدومة. وهذه ميزة أخرى تُحسب لما يمكن أن يتبلور عن «فلسفة الوقف» وتطبيقاته الممتدة عبر العصور الإسلامية من سياسات وإجراءات من شأنها أن تُساعد صُناع القرار في «الهبوط السلس» لمنحنى انخفاض النشاط الاقتصادي وتباطؤ وتيرته.

ولهذا لم يكن غريباً أن ازدهرت تطبيقات الوقف وشموله لجميع مناحي الحياة إلى أن يصبح مؤسسة من شأنها أن تُغطي جميع الاحتياجات الأساسية للفرد -من المهد إلى اللحد-، يقول المؤرخ التركي بهاء الدين يديليز (Bahaeddin Yediyildiz)، مُسجلاً هذه الحقيقة «بفضل تطوّر مؤسسة الأوقاف [في التاريخ الإسلامي]، يُمكن للفرد أن يُولد في بيت من بيوت الأوقاف، وينام ويأكل في مؤسسة وقفية، ويُحصّل تعليمه من خلال كتب موقوفة، ويُصبح مُدرّساً في مدرسة وقفية، ويتحصّل على راتب من ريع الأوقاف، وحينما يتوفاه (يُوفاه) الأجل يُكفّن من مال الوقف، ثمّ يُدفن في مقبرة من مقابر الأوقاف؛ وبإيجاز فإن الفرد يُمكنه أن يُحقّق كافة احتياجاته عن طريق السّلح والخدمات التي يُؤمّنُها الوقف»⁽⁴⁷⁾.

للباحث أن يتساءل: ما الذي يجعل الوقف يصل إلى هذا المستوى الشمولي الذي

(46) Turner, Adair. Between Debt and the Devil: Money, Credit, and Fixing Global Finance. p. xii.

(47) حمزة. التمويل والاستثمار في الأوقاف. ص. 30.

يغطي جميع مناحي الحياة للفرد المسلم في الفترات التي بلغ فيها الوقف أوج عطائه؟ يتمثل ذلك -علاوة على ما أُشير إليه من خصائص- إلى وجود حوافز وضمائم متجذرة في العمق التأصيلي للوقف وفي الممارسة الممتدة من يوم أن حَضَّ الشارع عليه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومما يمكن الإشارة إليه:

1. سَعَى المسلم الحثيث لتحقيق الغاية العظمى وهي رضا الله عز وجل بتحقيق العبودية بمعناها الشامل في جميع تصرفاته، ولتيقنه بأنَّ ما يُنفقه في سبيل الله مخلوف كما جاء في الآية ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبأ: 39]، وصح في الحديث القدسي «يا ابنَ آدَمَ أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ. وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي [أي شديدة الامتلاء بالخير والعطاء]، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأْنِي، سَحَاءٌ [أي: كثيرة العطاء في كُلِّ الأوقات] لا يَغِيضُهَا شَيْءٌ [أي: لا ينقصها] اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».⁽⁴⁸⁾

2. تعظيم المنفعة/المصلحة الخاصة (دالة المنفعة التي لا مثل لها في كتب الاقتصاد والاجتماع الوضعي)؛ أخروية ودينية للواقف؛ أخروية باستمرار زيادة «رصيد الحسنات» المضمون العائد والأجر والثواب في «بنك» لا يعرف إفلاسًا ولا تهافتًا للعملاء للسحب (bank runs)؛ بل للزيادة والنماء، وتحت رعاية وعناية من لا يغيب عنه مثقال ذرة، ولا يحتاج الكتبة الذين يُدونون ما «يودع من رصيد» ويوثقونه إلى معايير أخلاقية للحوكمة أو غيرها لتجنب الاختلاس أو إخفاء معلومات حسدًا، أو تثبيطًا، ودينية بسد خلة للأقارب وعموم المسلمين.

3. تحقيق نفع متعدّد (دالة منفعة مجتمعية) للذرية والأقارب وغيرهم من فئات المجتمع؛ بل وحتى الحيوان والطير تفيأت من ظلال الوقف الوارفة. إنَّ ما سبق التطرق إليه في الفقرات السابقة من وصول السياسات الاقتصادية المتبعة إلى طريق مسدود، وإلى آثارٍ تزيد الأوضاع تردّيًا تُبرز أهمية الوقف كأداة

(48) أخرج الحديث الإمام مسلم في صحيحه: النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف، رقم الحديث، 993، ج2، ص690.

يُمكن الإفادة منها في هذا الباب.

في ضوء ذلك تقترح الورقة أنموذجاً لمواجهة المخلفات الناجمة عن الاضطرابات المالية كالتضخم يتكون من شقين (Hybrid model)؛ شق يستفيد من التقنية عبر آلية الحشود؛ أو تعبئة الموارد من الجمهور (crowdfunding) بما في ذلك إسهام الأثرياء، والشركات، بتأسيس منصة وقفية خاصة لهذا الغرض. وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الادخار، وثقافة المنح والعطاء ثم التعود على التخطيط والاحتياط للمستقبل، ولنا في قصة يوسف عليه السلام أسوة حسنة، ومعلم بارز مهم جداً في هذا الباب. وشق يرتكز على الاستفادة من ذخائر التراث الفقهي في وقف الإرصاء⁽⁴⁹⁾ المرتكز على تصرف الإمام، وتصرف الإمام منوط بالمصلحة، كما هو مبثوث في كتب السياسة الشرعية، والوقف قائم على المصلحة كذلك؛ فبين الإرصاء والوقف - إن فرّقنا بينهما - نقطة التقاء؛ بل نقاط التقاء كبرى متمثلة في مسألتين جوهريتين وهما: المصلحة، والديمة أو الديمومة والاستمرارية لأجيال⁽⁵⁰⁾. ومن المعلوم أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من أمضى إجراء الإرصاء في أرض سواد العراق، والتي أبقى قسمتها على الصّحب الكرام، وقال قولته المشهورة «تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء»⁽⁵¹⁾، والتي تبين أنه كان ثاقب النظر مستشعراً أمانة الخلافة وثقل المسؤولية تجاه الرعية الحاضرة منها، والآتية في المستقبل؛ أي مراعاة حق الأجيال في الموارد العامة التي يفيد الله بها على المسلمين جراء الفتوحات (الغنائم)، ويقاس على ذلك ما يُستكشف

(49) عرفته الموسوعة الفقهية الكويتية على أنه «تخصيص الإمام غلّة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه» [مجموعة من المؤلفين. كتاب الموسوعة الفقهية الكويتية، ط 2، الكويت: دار السلاسل، ج 3، 107، 1404هـ]، وعرفته مدونة أحكام الأوقاف على أنه «تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه» [مجموعة من المؤلفين. مدونة أحكام الوقف الفقهية. ط 1، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ج 1، ص. 363، 2017م]. في ضوء ذلك التعريفين وغيرهما مما ورد في كتب الفقه يمكن تعريف الإرصاء بشيء من التفصيل على أنه «ما يُخصّصه الحاكم المسلم؛ كالقرى والمزارع من بيت مال المسلمين على بعض مصالح المسلمين؛ كالقراء والمؤذنين والمساجد... عند الاقتضاء» (الهاشمي). وقف الإرصاء ودوره في تنمية المساعدات الخارجية القطرية. ص. 74، بتصرف). وبسبب عدم ملكية الحاكم أو من ينوب عنه للأصل الذي قام بتخصيصه نشأ جدال فقهي تمحور حول مسألة مدى اعتبار «الإرصاء» وفقاً أم لا؟ وهذا موضوع لا يعنينا هنا بقدر ما يعنينا هو الاستفادة من ممارسة؛ سياسة عامة، أول من أمضاها الفاروق عمر رضي الله عنه. وأقره عليها الصحابة رضوان الله عليهم بعد نقاش، ثم استفادت منها الحكومات الإسلامية التي أتت بعد ذلك.

(50) تجنبت الدراسة استخدام مصطلح الاستدامة (sustainability)؛ لأنه متأخر في الظهور كمفهوم وممارسة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، حتى لا تقع في «فخ» تأثر السابق باللاحق، وهي مسألة غاية في الأهمية لوضع كل سياسة أو إجراء في سياقه الزمني وفي إطار موروثه الحضاري والثقافي، وإن بدا ثمة نقاط التقاء بين السابق واللاحق.

(51) الهاشمي. وقف الإرصاء ودوره في تنمية المساعدات الخارجية القطرية. ص. 75-76.

من ركاز ومعادن و ثروات خام التي يجب التعامل معها بكل مسؤولية حتى لا يستأثر جيل بما يُجبي من ورائها على حساب الأجيال القادمة، أو يتم استنزاف تلك الموارد بما يؤثر على التوازن البيئي وهو أمر ضارّ للرعية، وللثروات الحيوانية كذلك؛ بل كل ذات كبدٍ رطبة⁽⁵²⁾.

في مقابل تلك الإمكانيات التي تُتيحها مؤسسة الوقف؛ تأصيلًا وممارسة فقد أضحى واضحًا للعيان ما باتت تُوفره التطورات التقنية في العقود الأخيرة من فرص وإمكانيات لتفعيل العديد من أوجه الخير والبر؛ ومن المجالات التي مسّها هذا الأثر الأوقاف، وفيما يلي استعراض سريع ولمحة موجزة مختصرة لبعض التجارب التي تظهر أنّ التقنية أسهمت فيها بشكل فعال.

يستعرض الجدول (2) ثلاث تجارب استخدمت فيها التقنية بشكل كبير لتعزيز «الوقف، والتبرع، والإحسان» في المملكة العربية السعودية، ومما يمكن ملاحظته خلال الاستعراض السريع لإسهام هذه المبادرات التداخل الكبير في مجالات الأعمال، والفئات المستهدفة، وهذا ما سعى المقترح المقدم في الدراسة إلى تلافيه وذلك بالتركيز على مجال واحد بصيغة أكثر تحديدًا لتجنب التداخل من هذا القبيل.

(52) صح عن النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه «في كل كبدٍ رطبة أجرٌ».

الجدول - 2 - لمحة مختصرة عن فعالية تجارب سابقة في الاستفادة من التطورات التقنية في المملكة العربية السعودية

المنصة	تاريخ الشأه	جهة الإشراف / مجالات الاستفادة / الفئات المستهدفة	ملحوظات / بعض المنجزات
وقفى	1441هـ (2020م)	منصة للتمويل الجماعى تحت إشراف الهيئة العامة للأوقاف تهدف إلى تحفيز المشاركة المجتمعية في المجال الوقفى، وتتيح الفرصة للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها بشكل رقمى من خلال خيارات دفع آمنة. تتوزع مجالات الاستفادة على ثمانية (8) أصناف وهي: أوقاف السقيا والإطعام، أوقاف التعليم وتحفيظ القرآن، الصناديق الاستثمارية الوقفية، أوقاف المساجد، الاستدامة المالية، أوقاف الأيتام والمحتاجين، الأوقاف الصحية، أوقاف خدمة ضيوف الرحمن. علاوة على إتاحة فرصة (أخرى) لضييف الواقف مجالاً آخر مع أيقونة أخرى مهمة تحت عنوان «صمم وقفك»	يُلاحظ التنوع في المجالات وتعددتها مع إدراج أصناف لم تكن الأوقاف تعرفها في السابق كالاستدامة المالية، والصناديق الاستثمارية الوقفية. أما فيما يتعلق بالإنجازات فلا توجد تقارير دقيقة ترصد حجم إسهام المنصة، لكن يمكن الاستئناس ببعض إنجازات الهيئة العامة للأوقاف -الجهة المنشئة للمنصة والمشرقة عليها- في مجال خدمة ضيوف الرحمن في مطلع عام 2023م: <ul style="list-style-type: none"> ● أكثر من 700 مليون مستفيد من جميع الخدمات المقدمة في هذا المجال مع استفادة أشخاص من أكثر من 220 دولة في العالم ● خدمة أكثر من 10 مليون زائر ومصلى سنوياً في المسجد النبوي ● استفادة ما يزيد عن 17 مليون شخص من لحوم الأضاحي

<p>من منجزات المنصة الحالية والمستقبلية بتاريخ 15 ذو الحجة (3/23م):</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قرابة ستة (6) ملايين عملية تبرع. ● 11,696 فرصة مكتملة. ● وقف الأيتام في مكة المكرمة يستهدف 3700 يتيم؛ نسبة الإنجاز 29%. ● وقف صلة في المنطقة الشرقية، نسبة إنجاز 5%. 	<p>منصة وطنية لتقديم حل أسهل وأمثل لإيصال التبرعات إلى المحتاج في شتى مناطق ومدن المملكة من خلال عملية تبرع آمنة وشفافة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. تتوزع فرص التبرع على ستة مجالات وهي: الصدقة، والزكاة، والأيتام، والكفارة، والأنعام، والأوقاف.</p>	<p>1442هـ (2020م)</p>	<p>تبرع</p>
<p>من منجزات المنصة الحالية والمستقبلية بتاريخ 15 ذو الحجة (3/23م):</p> <ul style="list-style-type: none"> ● كفالة أسر الأيتام؛ العدد المُستهدف 2534 مستفيد. نسبة الإنجاز 52%. ● سُقيا الماء؛ العدد المُستهدف 1000. نسبة الإنجاز 47%. ● صيانة واستبدال مكيفات المساجد والجوامع؛ العدد المُستهدف 5000؛ نسبة الإنجاز 35%. 	<p>منصة وطنية للعمل الخيري بإشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي تهدف إلى تمكين القطاع غير الربحي وتوسيع أثره التنموي والاجتماعي مع رفع مستوى الموثوقية والشفافية في عمل هذا القطاع. مجالات متنوعة في فرص التبرع تغطي العديد من جوانب العمل الخيري عبر برامج متنوعة كالأضاحي، والزكاة، وحملات متخصصة في قضايا محددة لأشخاص أو مجال معين. كما تتيح المنصة للمتبرع الفرصة لإنشاء حملة لغرض معين «بادر بإنشاء حملة تبرعات وانشرها ليصل إحسانك إلى من هم بأمر الحاجة إليه». من الفئات المستهدفة: مشاريع عامة، مشاريع الإسكان، مشاريع رعاية الأيتام، وأخيرًا مشاريع العناية بالمساجد.</p>	<p>1441هـ (2020م)</p>	<p>إحسان</p>

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الواردة في مواقع المنصات، تاريخ الزيارة 03/07/2023م.

ولا شك في وجود تجارب غيرها في دول أخرى مما يشير إلى أن ما وصلت إليه هذه التقنيات الحديثة من تطورات قد ذلّت الكثير من الصعاب التي كانت تحول دون إشراك قطاع واسع من فئات المجتمع - كل حسب قدرته واستطاعته - مما وسّع نطاق أفعال الخير، وجعل الجميع يشعر؛ بل يلمس أهمية عطائه وإسهامه في أوجه البر المتعددة بشكل واضح وشفاف وسريع، كما يمكن متابعة نسبة الإنجاز في المشاريع مما قد يُسهم في زيادة الدافعية لدى الأفراد وتحفيزهم في اتخاذ قرار فوري للإسهام والعطاء في ظل سهولة، ويسر طرائق، ووسائل الدفع، وتنوعها. ومع تسجيل هذا الجانب الإيجابي المهم في هذه التطورات فإن ذلك لا يعني أنّها خالية من المخاطر وبعض الجوانب التي تحتاج إلى تحليل وتدقيق ومراجعة مستمرة؛ ومن ذلك جانب الأمن السيبراني، وتحيز بعض الخوارزميات، التي يلعب العنصر البشري في تطويرها الدور الكبير⁽⁵³⁾، وهي مسائل مقدور على التقليل من آثارها السلبية متى ما كانت الجهات المنشئة لهذه المنصات مُدركة لذلك، ومولية له الأهمية التي يستحقها من غير تهويل، ولا تهوين؛ بل بإيجابية واعتدال.

إنّ الجمع بين تعبئة موارد من الجمهور، والإفادة من وقف الإرصاء في المقترح الذي تُقدمه الورقة من شأنه أن يُسهم بشراكة فاعلة بين الحكومة ورعيّتها، والجميع مستفيد من هذا الإجراء، كما أنّ من شأنه ضمان الديمومة والاستمرارية التي يتسم بها وقفُ الإرصاء، على عكس تخصيص جزء من أموال الخزينة العامة لفئة محددة، وفي فترة زمنية معينة؛ سنة مالية على سبيل المثال، ومن شأنه أن يُسهم في توفير وعاء ومخرج لموارد مالية آلت إلى الخزينة العامة للدولة ولا يُعرف مالكوها.⁽⁵⁴⁾

ولتحقيق النجاح لهذا النموذج لا بد من توافر شروط، وتهيئة ظروف واتخاذ سياسات وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تفعيل المبادرة تفعيلاً ناجحاً، ومما يمكن الإشارة إليه:

(53) Heilweil, Rebecca. Why algorithms can be racist and sexist. Vox; Feb 18, 2020.

<https://www.vox.com/recode/2020/2/18/21121286/algorithms-bias-discrimination-facial-recognition-transparency>, accessed 26 September 2023:

(54) فداد. مناقشة واستطلاع للرأي حول ماذا يمكن أن يُستفاد من صيغة الإرصاء في التطبيقات المعاصرة للوقف؟ ص. 307-308.

1. نشر الوعي بمثل هذه المبادرة، وذلك لتوسيع مجال تطبيقات الوقف بما يحقق المصلحة للأجيال، وبما يُسهم في التخطيط الجيد والاستعداد لأمر لا يمكن التنبؤ بحدوثها على وجه الدقة واليقين، إلا أن التاريخ القريب والبعيد يُشيران إلى احتمال وقوعها خلال فاصل زمني معين -عقد أو غيره- كما أبانت الدراسات التاريخية المتعلقة برصد الأزمات والاضطرابات المالية⁽⁵⁵⁾. ولأنَّ الناس قد لا تدرك أهمية هذا المجال المهم في ظل عالم مُتسم بعدم يقين كبير.

2. إنشاء صندوق خيري ذي شخصية اعتبارية يتولى الإشراف على المبادرة؛ بحيث يكون مسجلاً ضمن مؤسسات القطاع الخيري؛ أو غير الربحي لضمان الشفافية، والإدارة المهنية في توجيه موارد الصندوق للأغراض المحددة حتى لا يتداخل عمله مع ما هو قائم من مبادرات كصناديق الأوقاف الصحية، وحتى يُضمن توجيه الصرف للفئات المُحددة وفق صيغة الوقف وضوابطه على النحو المناقش في النقطة التالية.

3. تحديد صيغة الوقف، والغرض الرئيس منه بكل دقة ووضوح. الغرض الرئيس من الصندوق هو التخفيف من الأعباء التي تُخلفها الاضطرابات المالية والاقتصادية، وحتى الأوبئة والكوارث، وهنا يجب الاقتصار على الشق الاقتصادي فيما يتعلق بالأوبئة والكوارث لأنَّ الجانب الصحي مغطى بمبادرات قائمة. وبالمثال يتضح المقال -كما يُقال- الموارد التي يتم جمعها في هذا الوعاء موجهة بشكل رئيس لتغطية جوانب اقتصادية ومالية محددة كفقدان الوظيفة، أو عدم القدرة على سداد أجرة سكن، أو مُقابلة الحاجات الأساسية للفرد وأسرته، ولا تغطي الجوانب الصحية بسبب أنَّ مبادرات قامت في هذا الصدد على إثر جائحة كورونا المستجد كإسهام المصارف السعودية بمبلغ يزيد عن مائة وستين (160) مليون ريال سعودي لدعم صندوق الوقف

(55) Kindleberger, C. P. and Aliber, R. Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises. 5th Ed. Wiley, 2005.

الصحي لمكافحة آثار جائحة كورونا⁽⁵⁶⁾. ومما هو مُفيد في هذا الجانب تفعيل صحة وقف المنفعة⁽⁵⁷⁾؛ كالسكنى للفقراء إما بتخصيص وحدات سكنية لهذا الغرض أو إتاحة الفرصة للموسرين، بما فيهم ملاك الفنادق والوحدات السكنية المفروشة لوقفها ولو بشكل مؤقت في ظل ظرف استثنائي كما حصل في جائحة كورونا، أو كما يحصل في الكوارث الطبيعية والاضطرابات المالية الشديدة؛ وهو أمر غاية في الأهمية في زمن الاضطرابات المالية عندما يعجز الممولون -طالبو التمويل العقاري على وجه الخصوص- فتقوم البنوك بحكم الرهن بمصادرة منازلهم فيتعرضون وأسرهم للتهجير والتشريد. وجود مساكن وقف مخصصة لهذا الغرض سيخفف من وطأة الأزمة وشدتها جراء هذا الإجراء كما أن من شأنه إحداث استقرار نسبي في أسعار العقار بدل تعرضها للانحيار جراء زيادة العرض على الطلب بسبب الظروف الاستثنائية الخاصة، كما يمكن لصندوق الوقف المخصص لهذا الغرض العمد إلى شراء هذه المنازل من المصارف مع بقاء طالبي التمويل فيها، والدخول معهم في عقود مشاركة متناقصة أو ملكية مشتركة (shared ownership)⁽⁵⁸⁾، كما تُعرف في بعض الدول غير الإسلامية كبريطانيا، أو إجازة مدة عقد القرض الربوي وفق ضوابط للمنتج المالي بما يحقق المصلحة المرجوة في ضوء الضوابط الشرعية المحققة لمقاصد الشريعة في الحفاظ على النفس والمال باستقرار الأسر التي تتعرض لإجراء الطرد (foreclosure/home repossession) بتأمين كين لائق يضمن الاستقرار النفسي والاقتصادي لهذه الفئة.

4. العمل على إيجاد تشريعات وأطر تنظيمية مرنة ومتطورة مناسبة تعمل على حماية موارد الصندوق لئتم توجيهها بدقة وسلاسة صوب الفئات المستهدفة

(56) ثَمَّن محافظ البنك المركزي السعودي آنذ تلك المبادرة وباركها. [ساما، 2020م]

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-555.aspx>

تم الاطلاع في 30 سبتمبر 2023م.

(57) الهاشمي، وقف الإرصاء ودوره في تنمية المساعدات الخارجية القطرية، ص. 87.

(58) وهي صيغة مُستخدمة من قبل جمعيات السكّن الاجتماعية (housing associations) في هذا البلد.

لتحقيق الأهداف المسطرة على أحسن وجه وأكمّله.

5. من أجل تفعيل المبادرة ينبغي تحديد رأس مال معين يبتدئ به الصندوق، وليكن مائة (100) مليون دولار -على سبيل المثال- كإسهام من القطاع الحكومي. وهنا يثور سؤال غاية في الأهمية وهو: كيف يتم جمع هذا المبلغ والعديد من الدول الإسلامية في وضع مالي صعب كما مر معنا؟ لا شك في أنّ هذه المسألة دقيقة وحساسة لأهميتها البالغة في تفعيل المبادرة، ولهذا فإنّه من الصعوبة بمكان تقديم مقترح عام يصلح لجميع الدول بسبب اختلاف ظروفها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية، وهذا ما ينعكس -من غير شك- على ترتيب أولوياتها في الانفاق على حاجيات المجتمع المختلفة. إلا أنّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض المداخل الممكنة. فبالنسبة للدول النفطية أو غيرها ذات الموارد الوفيرة يمكن اقتطاع جزء من المبالغ المحققة في زمن ارتفاع أسعار هذه الموارد؛ لنقل النفط على سبيل المثال لأنّ معظم الدول تبني إيرادات ميزانياتها على معدلات أسعار متحفظة -خمسون دولارًا مثلاً للبرميل- فما يحقق فوق هذا المعدل يُستفاد منه حسب تقلبات أسعار النفط، وحسب خطة الميزانية بطبيعة الحال، ومن ثم يمكن أن يشكّل هذا المصدر أحد المنافذ المهمة لجمع ذلك المبلغ. وهناك مصدر آخر يمكن الاستفادة منه ويتمثل في إسهام المصارف في بند المسؤولية الاجتماعية؛ أو حتى بتدخل من قبل جهات الإشراف؛ بشكل عادل ومدروس في إطار السياسة الشرعية، خاصة في مثل الظروف التي يعيشها العالم هذه الأيام والتي شهدت ارتفاعات قياسية لمعدلات الفائدة استفادت منه هذه المؤسسات -كما مضى-⁽⁵⁹⁾، وهناك مصدر آخر وهو الفوائد الربوية التي قد تتراكم في حسابات بعض الشركات

(59) بسبب العوائد المالية الكبيرة التي حققتها المصارف التجارية البريطانية في النصف الأول من هذا العام اقترحت بعض الجهات فرض ضريبة مقطوعة (windfall tax) على تلك العوائد المجزية وصرّفتها على الفئات الهشة لتعويض بعض الضرر الذي لحقها جراء غلاء المعيشة Chloe, Musto. UK Public Support Windfall Tax on Banks, Polling Shows. 2023، وهو مقترح وجيه في تلك البيئات بسبب التفاوت الكبير في مستويات الدخل والثراء، إلا أنه قد لا يصلح لبيئة المجتمعات العربية والإسلامية مما يتطلب النظر في فلسفة وآليات تفعيله -إن تحقّق- للاستفادة منه في استحداث سياسات مالية ونقدية لا تتعارض مع الثوابت الشرعية، مراعية في الوقت نفسه اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المسلمة.

والأفراد ويرغبون في التخلص منها⁽⁶⁰⁾، والغرامات التي قد تفرض على هذه المؤسسات لأي سبب كان من قبل البنوك المركزية أو غيرها من جهات الإشراف كهيئات سوق المال بالنسبة للمصارف المدرجة في تلك الأسواق. أما بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسطة أو المنخفضة يمكن اللجأ إلى المؤسسات التمويلية البينية كالبنك الإسلامي للتنمية أو غيره. هذه مجرد أمثلة فقط، وإلا فمجال النظر واسع إذا أخذت المبادرة مأخذ الجد، وتمت دراسة جدواها وآثارها من جميع الجوانب.

(60) وهي مسألة تحتاج إلى دراسة لأنها محل خلاف فقهي كما هو معلوم.

الخاتمة:

يُمثل الوقف بناءً على الممارسة التاريخية والإسهام المتعدد الأبعاد في جميع مناحي الحياة بشكل تفاعلي من قبل الإنسان مع بني جنسه، ومع ما سخره الله له من موارد، ومخلوقات في هذا الكون، «عملاق نائم»⁽⁶¹⁾، أو «كنز منسي»⁽⁶²⁾ غير مُستغل على النحو المرجو بسبب ما يوفره من إمكانيات هائلة يمكن أن تُضيف الشيء الكثير للسياسات والبرامج المتبعة من قبل الحكومات والمجتمعات في عالمنا الإسلامي؛ بل وفي غيره للتخفيف من آثار ومُخلفات التضخم وغيره من الاضطرابات المالية، والجوائح والأوبئة. قدمت الورقة نموذجًا مقترحًا يُزاوج بين الاستفادة من وقف الإرصاد من جهة، وما تُتيحه التطورات التقنية من فرص وإمكانيات من جهة أخرى لتوسيع نطاق المشاركة الأهلية في تفعيل دور الوقف في نوازل ومُلمات باتت تشكل عبئًا كبيرًا على صانعي القرار، وعلى كاهل قطاع واسع من أفراد المجتمع؛ الفئات الهشة والضعيفة على وجه الخصوص. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

- يعيش العالم، ومنه الدول الإسلامية بطبيعة الحال في ظل ظروف اقتصادية استثنائية مُتسمة بعدم اليقين الكبير بسبب التعرض لاضطرابات مالية وكوارث وأوبئة غير متوقعة مما أسهم في التأثير السلبي الكبير على الأوضاع المالية للدول، وعلى الأحوال المعيشية للأفراد والمجتمعات.
- مثل التضخم ظاهرة سلبية مؤثرة على سياسات الدول النقدية والمالية، وعلى حياة الأفراد والمجتمعات في السنوات القريبة الماضية مما جعله محل اهتمام عالمي من قبل العديد من الجهات؛ مسؤولي الاشراف النقدي والمالي على وجه

(61) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. العملاق النائم: إحياء الشكل التقليدي للعمل الخيري في المملكة العربية السعودية، 05 أكتوبر 2021م. <https://unsdg.un.org/latest/stories/almlaq-alnaym-ahya-alshkl-altqlydy-llml-alkhyry-fy-almmlkt-alrbyat-alswdyt>

تم الاطلاع في 20 يوليو 2023م.

(62) الجاسر، سليمان بن جاسر بن عبدالكريم، الكنز المنسي مع نماذج من كنوز الصحابة، ط 3، الرياض: مدار الوطن للنشر، 1436هـ.

الخصوص. من أجل الحد من خروج نطاقه عن السيطرة لجأت الدول إلى سياسة رفع الفائدة الرسمي إلى مستويات قياسية وفي فترة وجيزة، إلا أن لهذا الرفع تبعات وآثارًا تزيد الوضع تعقيدًا، والأحوال تردّيًا. ناقشت الدراسة وحلّت عددًا من ذلك؛ كانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهور القوة الشرائية للعملاء، وضعف ثقة الناس في التعامل بها.

- أظهرت المعطيات المتاحة أن مستويات التضخم على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي أسوأ من غيرها؛ وإن كان ثمت فوراق بين الدول والمناطق التي تنتمي إليها هذه الدول. كما أظهرت المعطيات أن مستويات الفقر، والديون بلغت مستويات كبيرة جدًا مما أثر على ميزانياتها وقلل من الخيارات المتاحة لتغطية العجز جراء تلك الأوضاع.

- أبان العرض المختصر والمركز عن سمات الوقف من جانب الأحكام والمقاصد، وبعض الخصائص المتجذرة في عمق مفهومه وما أفرزه من ممارسة في حياة المجتمعات المسلمة، وشمول مجالات تطبيقه وتنوعها أنه يتسم بالمرونة والإمكانات الهائلة التي تؤهله للإسهام الفعال - إن أحسن التخطيط لذلك - في ما تواجهه اقتصادات الدول الإسلامية من آثار جراء الاضطرابات المالية - كالتضخم - والكوارث والجوائح والأوبئة التي يصعب تحديد وقت حلولها، ومعرفة آثارها القريبة البعيدة مما يتطلب وجود ترتيبات متسمة بالديمومة لمواجهة ذلك.

- قدّمت الورقة مقترحًا يزاوج بين وقف الإيرصاد من جهة، وما تتيحه التطورات التقنية من فرص من جهة أخرى لإحداث شراكة فاعلة بين القطاع الأهلي والحكومي. وحدد المقترح المجالات والفئات المستهدفة بدقة ووضوح حتى لا يتداخل عمله مع ما هو قائم من مبادرات تسد النقص في ميادين مهمة كالصحة والتعليم.

ثانيًا: التوصيات

- أكدت الدراسة على أنه من أجل إنجاح هذا المقترح وتفعيل دوره بالشكل المرجو لا بد له من ترتيب مؤسسي في شكل صندوق ذي شخصية اعتبارية مستقلة خاضعة لجهة إشرافية محددة ذات صلاحيات وتنظيمات تشريعية وقانونية واضحة متسمة بالمرونة والديناميكية المواكبة للتطورات التقنية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات للاستفادة مما تتيحه من فرص، وتحييد أو التقليل مما يصاحب تطبيقها من مخاطر وتهديدات.
- كما أكدت على أهمية نشر الوعي وتبيين الأثر والأهمية لهذه المبادرة من خلال مواد تثقيفية تفاعلية مُصممة بطريقة فعالة تُخاطب فئات المجتمع بشرائحه المختلفة؛ وحتى بلغاته أو لهجاته المتعددة، من خلال إصدار التقارير الدورية وإبراز المنجزات على مواقع الإنترنت وغيرها من وسائط التقنية -كوسائل التواصل الاجتماعي- المؤثرة بشكل كبير في حياة الناس.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- أرقام. ارتفاع أرباح البنوك في السعودية قبل الزكاة والضرائب إلى 6.4 مليار ريال (+9.6%) في يوليو 2023م، 28 أغسطس 2023م.
<https://www.argaam.com/ar/stats-report-bank-sama/3/36286>
- تم الاطلاع في 01 سبتمبر 2023.
- الاقتصادية. بعد الرفع الأمريكي.. أسعار الفائدة خليجياً الأعلى في عقدين و3 دول عربية تتجاوز 18%، مايو 2023م
https://www.aleqt.com/2023/05/04/article_2541381.html?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App
- تم الاطلاع في 15 يوليو 2023م.
- الأمم المتحدة. الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام 2023م. (موجز تنفيذي). د. ط. نيويورك: الأمم المتحدة؛
https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-01/WESP2023ExecutiveSummaryA.pdf?_ga=2.204201746.367901172.1674732905-114207007.1671903819
- تم الاطلاع في 15 يوليو 2023م.
- ابن بيّه، عبدالله بن الشيخ المحفوظ. إعمال المصلحة في الوقف. ط 3. مسار للطباعة والنشر، 2018م.
- ابن عزوز، عبد القادر. دور المؤسسات الوقفية (الأهلية والحكومية) في العمل الإغاثي. ط 1. الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2021م.
- البنك المركزي السعودي [ساما]. البنوك السعودية تدعم الصندوق المجتمعي لمكافحة جائحة كورونا بمبلغ 100 مليون ريال؛ 2020م.
<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-555.aspx>
- تم الاطلاع في 15 يوليو 2023م.
- بيتمان، فرايهر فون. كارثة الفائدة. ترجمة الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار. ط 1، دار الغد العربي، 1982م.

- الجاسر، سليمان بن جاسر بن عبد الكريم. الكنز المنسي مع نماذج من كنوز الصحابة. ط 3. الرياض: مدار الوطن للنشر، 1436هـ.
- حمزة، هشام سالم (تحرير). التمويل والاستثمار في الأوقاف. ط 1، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2019م.
- الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.
- السباعي، مصطفى. من روائع حضارتنا. ط 1، القاهرة: مركز إِبشار للنصر والتوزيع، 2015م.
- سيسرك. التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي: تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب الجائحة. د. ط. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2022م.
- فداد، العياشي الصادق. مناقشة واستطلاع للرأي حول ماذا يمكن أن يُستفاد من صيغة الإرصاد في التطبيقات المعاصرة للوقف؟ ضمن كتاب «محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي»، أبو العلا، إبراهيم محمد صالح (تحرير)، ط 1، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2017م، ص. 297-309.
- لروا-بوليو، بول. الوجيز في الاقتصاد. ترجمة حافظ إبراهيم و خليل مطران. ط 1، القاهرة: دار المعارف المصرية، 1918م.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. العملاق النائم: إحياء الشكل التقليدي للعمل الخيري في المملكة العربية السعودية، 05 أكتوبر 2021م. <https://unsdg.un.org/ar/latest/stories/almlaq-alnaym-ahya-alshkl-altqlydy-llml-alkhyry-fy-almmlkt-alrbyt-alswdyt>
- تم الاطلاع في 20 يوليو 2023م.
- مجموعة من المؤلفين. كتاب الموسوعة الفقهية الكويتية. ط 2، الكويت: دار السلاسل، 1404هـ.
- مجموعة من المؤلفين. مدونة أحكام الوقف الفقهية؛ ط 1، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2017م، تم الاطلاع في 04 أكتوبر 2023م.

- الهاشمي، سلطان إبراهيم. وقف الإرصاء ودوره في تنمية المساعدات الخارجية القطرية. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 41 (1) 2023
<https://journals.qu.edu.qa/index.php/sharia/article/view/2646>

تم الاطلاع في 20 يوليو 2023م، يناير 2023م.

- يازجي، مصطفى. تأثير الأزمات العالمية على الفقر: القياس والاتجاهات والتحديات. ترجمة محمود بكري. مدونة معهد البنك الإسلامي للتنمية، 05 أبريل 2023م.

<https://blogs.isdbinstitute.org/impact-of-global-crises-on-poverty-ar/>

تم الاطلاع في 15 يوليو 2023م.

المراجع الإنجليزية:

- Ahir, H.; Bloom, N and Furceri, D. Global Economic Uncertainty Remains Elevated, Weighing on Growth. IMF Blogs; accessed on 20 July 2023, <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/01/26/global-economic-uncertainty-remains-elevated-weighing-on-growth>, January 26, 2023.
- Ahir, H.; Bloom, N. and Furceri, D. 60 Years of Uncertainty. F&D Magazine, Vol. 57, No. 1, pp. 58-59. IMF, March 2020.
- Ammer, J. and Freeman, R. T. Inflation Targeting in the 1990s: The Experiences of New Zealand, Canada, and the United Kingdom. USA: Board of Governors of Federal Reserve System (The Fed), International Finance Discussion Papers, No. 473. 1994.
- Ben S. Bernanke. The Great Moderation. Remarks by Governor Ben S. Bernanke at the meetings of the Eastern Economic Association, Washington, DC; accessed on 20 July 2023, <https://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2004/20040220/>, 2004.
- Calomiris, C. W. Fiscal Dominance and the Return of Zero-Interest Bank Reserve Requirements. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 2023, pp. 1-11.
- Caton, J. L. Rising Interest Rates and Inflation. USA: American Institute for Economic Research (AIER); accessed on 20 July 2023, <https://www.aier.org/article/rising-interest-rates-and-inflation/>, March 31, 2021.
- Chan, Terry and Dimitrijevic, Alexandra. Global Debt Leverage: Is a Great

- Reset Coming? accessed on 15 July 2023; <https://www.spglobal.com/en/research-insights/featured/special-editorial/look-forward/global-debt-leverage-is-a-great-reset-coming#:~:text=Global%20debt%20has%20hit%20a,%25,%20from%202007%20to%202022,13/01/2023>.
- Chloe, Musto. UK Public Support Windfall Tax on Banks, Polling Shows. London: Positive Money, accessed 21 September 2023; https://positivemoney.org/2023/09/uk-public-support-windfall-tax-on-banks-polling-shows/?link_id=10&can_id=e7e89a17c3bb2aa186031c54be7f3462&source=email-win-interest-rate-hikes-paused&email_referrer=email_2054204_body_2571667&email_subject=-win-interest-rate-hikes-paused-,21September2023.
 - Croce, E. and Khan, M. S. Monetary Regimes and Inflation Targeting. *F&D Magazine*, Vol. 37, No. 3; September 2000.
 - Fix, Blair. Do High Interest Rates Reduce Inflation? A Test of Monetary Faith. *Economics from the Top Down*; accessed on 15 July 2023, <https://economicsfromthetopdown.com/2023/02/04/do-high-interest-rates-reduce-inflation-a-test-of-monetary-faith/#:~:text=According%20to%20monetary%20orthodoxy%2C%20higher,see%20if%20it%20can%20survive.,February4,2023>.
 - Heilweil, Rebecca. Why algorithms can be racist and sexist. *Vox*; accessed 26 September 2023; <https://www.vox.com/recode/2020/2/18/21121286/algorithms-bias-discrimination-facial-recognition-transparency>, Feb 18, 2020.
 - Henderson, David R. Inflation: True and False. USA: Hoover Institute; accessed on 15 July 2023, <https://www.hoover.org/research/inflation-true-and-false>, 20 May 2021.
 - International Monetary Fund (IMF). *World Economic Outlook, April 2023: A Rocky Recovery*. Washington: IMF, 2023.
 - International Monetary Fund (IMF). *World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain*. Washington: IMF, July 2022.
 - Keen, Steve. *Debunking Economics - Revised and Expanded Edition: The Naked Emperor Dethroned?* 2nd Ed. Zed Books, 2011.
 - Keen, Steve. *The New Economics: A Manifesto*. 1st Ed. Polity, 2022.
 - Kennedy, Margrit. *Interest and Inflation free Money*. 1st Ed, Germany: Seva International, 1995.
 - Kindleberger, C. P. and Aliber, R. *Manias, Panics, and Crashes: A History of*

- Financial Crises. 5th Ed. Wiley, 2005.
- Lin, Shu and Ye, Haichun. Does inflation targeting make a difference in developing countries? *Journal of Development Economics*, Vol. 89, 2009 pp. 118–123; Doi: 10.1016/j.jdeveco.2008.04.006.
 - McDougall, Mary. Global debt pile hits record high of \$307tn. <https://www.ft.com/content/d650865b-8ba1-4881-a1ed-d6e025459f09>, accessed on 19/09/2023.
 - Mishkin, Frederic S. and Schmidt-Hebbel, Klaus. One Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know? Working Paper 8397, DOI 10.3386/w8397, NBR, July 2001.
 - Robb, G. Fed will need ‘great skill’ and ‘good luck’ to bring down inflation without crashing the economy, Yellen says. *Market Watch*, accessed on 20 July 2023; <https://www.marketwatch.com/story/fed-will-need-great-skill-and-good-luck-to-bring-down-inflation-without-crashing-the-economy-yellen-says-11662927355>, Sept. 11, 2022.
 - Stiglitz, Joseph E. All Pain and No Gain from Higher Interest Rates. Project Syndicate, Dec 8, 2022.
 - Stiglitz, Joseph E. and Regmi, Ira. The Causes of and Responses to Today’s Inflation. N. E., USA: The Roosevelt Institute, December 2022.
 - Tarullo, Daniel K. Monetary Policy Without a Working Theory of Inflation. Hutchins Center at Brookings Institution, Working Paper #33. October 2017.
 - Trading Economics. Turkey Interest Rates. accessed on 21/09/2023, <https://tradingeconomics.com/turkey/interest-rate>, 21 September 2023.
 - Turner, Adair. *Between Debt and the Devil: Money, Credit, and Fixing Global Finance*. USA: Princeton University Press, 2017.
 - UNCTAD. Multiple crises unleash one of the lowest global economic outputs in recent decades. 25 January 2023.
 - UNDP and OPHI. *Global Multidimensional Poverty Index 2022: Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty*. New York: United Nations Development Programme (UNDP), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI).
 - UNICEF. *The State of Global Learning Poverty: 2022 Update*. Conference Edition, UNICEF, June 23, 2022.
 - V. Srinivas. *Major Financial Crisis from Great Depression to Great Recession*. India: National Archives of India: https://nationalarchives.nic.in/sites/default/files/new/Final_Major_Financial_Crisis-i_0.pdf, n. d; accessed June 23, 2023.

المواقع على الشبكة العنكبوتية:

- منصة وقفي:

<https://waqfy.sa/>

- منصة تبرع:

<https://donations.sa/>

- منصة إحسان:

<https://ehsan.sa/>

- بنك إنجلترا:

<https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy/the-interest-rate-bank-rate>

- الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لسانت لويس:

<https://fred.stlouisfed.org>

- البنك المركزي الأوروبي:

<https://www.ecb.europa.eu/mopo/html/index.en.html>

- موقع Global-rates:

<https://www.global-rates.com/en/interest-rates/central-banks/1001/european-ecb-refinancing-rate/>